

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تقرير عرض

مشروع قانون المالية

لسنة 2027

(م ق م 2027)



أكتوبر 2026

الفهرس

المقدمة	3
I. السياق الاقتصادي الدولي	4
II. السياق الاقتصادي الوطني (2025 و 2026)	6
أولاً: سلوك الاقتصاد الوطني لسنة 2025	6
ثانياً: توقعات الإغلاق لسنة 2026	7
III. تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي للفترة 2027 - 2029	8
أولاً: أهم مؤشرات تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي 2027-2029	8
ثانياً: ميزانية الدولة لسنة 2027	14
IV. أهم التدابير التشريعية	22
أولاً : تشجيع الاستثمار المنتج وتعزيز تنويع الاقتصاد	22
ثانياً: الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتشجيع التضامن الوطني	23
ثالثاً: توسيع الوعاء الجبائي وتعزيز تعبئة الموارد	24
رابعاً: تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة عصرنه الإدارة	26
خامساً: تعزيز الامتثال الجبائي والشفافية ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين	26
سادساً: تدابير جمركية	27
سابعاً: تدابير متعلقة بأملاك الدولة	29
ثامناً: تدابير متعلقة بحسابات التخصيص الخاص	30
تاسعاً: تدابير أخرى	30
الملاحق	32

المقدمة

يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2027 وتوقعات الفترة 2028-2029 في سياق دولي يتسم باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، واستمرار الضغوط التضخمية، وتقلبات أسواق الطاقة، مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

على الصعيد الوطني، يواصل الاقتصاد مسار التكيف والتحول الهيكلي، في ظل مواصلة الجهود التي تبذلها السلطات العمومية بهدف تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم الاستثمار المنتج، وإعطاء دفع جديد لمسار التنوع الاقتصادي.

وتعكس النتائج المسجلة في عدة قطاعات خارج المحروقات، الآثار التدريجية للسياسات العمومية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز البنى التحتية الاقتصادية، وتشجيع الإنتاج الوطني.

وفي هذا الإطار، تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تثمين الموارد الطبيعية، وتطوير القدرات التحويلية المحلية، وتعزيز الصادرات خارج المحروقات، وذلك بهدف التقليل التدريجي من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

وعلى الصعيد الميزانياتي، تواصل الدولة انتهاج سياستها الموجهة لدعم النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ومواصلة تنفيذ واستكمال البرامج الكبرى للاستثمار العمومي، مع الحرص على الحفاظ على استدامة المالية العمومية والتوازنات الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط.

كما تولي التوجهات الاقتصادية المعتمدة أهمية خاصة لتعزيز الأمن الغذائي والمائي وتسريع وتيرة الانتقال الطاقوي، من خلال تطوير البنى التحتية، وتنويع مزيج الطاقة، وترقية الطاقات المتجددة.

في الختام، يهدف هذا التقرير إلى عرض التطورات الأخيرة للبيئتين الدولية والوطنية، وكذا تقديم التوقعات المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للفترة 2027-2029، فضلا عن أبرز التدابير التشريعية المقررة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2027.

I. السياق الاقتصادي الدولي

اتّسم النصف الأوّل من سنة 2026 ببيئة اقتصادية عالمية يسودها قدر كبير من عدم اليقين، كنتيجة مباشرة للتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عقب الغارات الجوية الأمريكية على إيران في أواخر فيفري. وقد أدت هذه الأحداث إلى اضطراب تدفقات الطاقة والتجارة بشكل كبير، مما أسفر عن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل إلى مستويات غير مسبوقة منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني.

من جهة أخرى، يفتح ازدهار الذكاء الاصطناعي وانتعاش دورة أشباه الموصلات آفاقاً واعداً على صعيد الإنتاجية والابتكار. غير أنّ هذه التطورات التكنولوجية لا تسمح، على المدى القصير، بتعويض الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية.

في الواقع، تُظهر تطورات أسعار خام برنت خلال النصف الأوّل من سنة 2026 هذه الوضعية بوضوح. فبعد استقرار نسبي تراوح بين 60 و65 دولارًا أمريكيًا للبرميل في نهاية سنة 2025، ارتفعت الأسعار بشكل حادّ منذ أواخر فيفري، متجاوزةً بسرعة عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، لتبلغ ذروتها عند 115 دولارًا أمريكيًا للبرميل مع نهاية شهر أفريل. وفي المتوسط، فقد انتقل سعر خام برنت من 64,73 دولارًا أمريكيًا للبرميل في جانفي و69,37 دولارًا أمريكيًا في فيفري إلى ما يقارب 100 دولار أمريكي في مارس، ثمّ 102,46 دولارًا أمريكيًا في أفريل، و103,71 دولارًا أمريكيًا في ماي، قبل أن يتراجع إلى 84,43 دولارًا أمريكيًا في جوان، مع بقائه عند مستوى مرتفع تاريخيًا.

في ظلّ هذا السياق الذي يتّسم باستمرار التقلبات المرتفعة في أسواق الطاقة وامتداد حالة عدم اليقين، أبقى صندوق النقد الدولي، في تحديثه لأفاق الاقتصاد العالمي لشهر جويلية 2026، على مجمل توقعات النمو العالمي الصادرة في أفريل 2026 وفق السيناريو المرجعي. وتستند هذه التوقعات إلى فرضية إعادة فتح مضيق هرمز منتصف جويلية 2026، إضافةً إلى عودة تدريجية للأوضاع الاقتصادية إلى مستوياتها السابقة للصراع بحلول مارس 2027.

وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى +3,0% في سنة 2026، بعد أن بلغ +3,5% في سنة 2025، قبل أن يتعافى ليصل إلى +3,4% في سنة 2027. ويعكس هذا التباطؤ أساساً الآثار السلبية للتوترات في الشرق الأوسط على النشاط الاقتصادي العالمي، غير أنّ هذه الآثار يُفترض أن تُعوض جزئيًا بفضل ديناميكية القطاع التكنولوجي المدعوم بالتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي وانتعاش دورة أشباه الموصلات. في الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو +1,7% في سنة 2026 و +1,8% في سنة 2027، مقابل +1,9% في سنة 2025. وتظلّ الآفاق متباينة بحسب درجة اعتماد الدول على الطاقة، إذ يستفيد المصدرون الصافون للطاقة من شروط تبادل أكثر ملاءمة، في حين يتعرض المستوردون للطاقة لضغوط أكبر نتيجة ارتفاع أسعارها، رغم أنّ هذا الأثر يمكن أن يُخفّف جزئيًا بفضل ديناميكية الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة.

أمّا في الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المفترض أن يتباطأ النمو إلى +3,8% في سنة 2026 مقابل +4,5% في سنة 2025، قبل أن يعود إلى +4,5% في سنة 2027. وتُظهر التوقعات تفاوتات تعكس اختلافات مرتبطة بدرجة الاعتماد على المواد الأولية، وبالموقع الجغرافي، وبالتحويلات المالية والإيرادات السياحية، إضافةً إلى

مدى الحساسية إزاء الأوضاع المالية، وكذلك المكانة التي تحتلها هذه الاقتصادات في سلسلة القيمة العالمية للتكنولوجيات.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن المرجح أن تتراجع معدلات النمو بشكل حادّ إلى -0,5% في سنة 2026، بعد أن بلغت +3,3% في سنة 2025، قبل أن ترتفع مجدداً إلى +7,3% في سنة 2027. ويمثل ذلك مراجعة بالخفض قدرها 1,6 نقطة مئوية لسنة 2026، ومراجعة بالرفع قدرها 2,5 نقطة مئوية لسنة 2027. وتأتي هذه الوضعية نتيجة لإغلاق مضيق هرمز لفترة أطول ممّا كان متوقعاً في فرضيات أفريل، يعقبها انتعاش أكثر وضوحاً للنشاط الاقتصادي في سنة 2027.

في الجزائر، تبدو آفاق النمو واعدة. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي¹ أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموّاً قدره +3,8% في سنة 2026، أي مراجعة بالرفع قدرها 0,4 نقطة مئوية مقارنةً بتوقعات أكتوبر 2025، غير أنّ هذه الديناميكية يُنتظر أن تتراجع إلى +2,9% في 2027. ومن جهته، يراهن البنك الدولي² على نموّ قدره +3,7% في سنة 2026 و+3,1% في سنة 2027، وهو ما يمثل مراجعة قدرها +0,2 نقطة مئوية لسنة 2026 و-0,2 نقطة مئوية لسنة 2027 مقارنةً بتقديرات جانفي 2026.

فيما يخص التضخم العالمي، فمن المتوقع أن يتوقف مؤقتاً مساره التنازلي، ليلعب في المتوسط +4,7% في سنة 2026 مقابل +4,1% في سنة 2025، قبل أن يتباطأ إلى +3,9% في سنة 2027. ويعود هذا التسارع أساساً إلى الزيادة المتوقعة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

أمّا بالنسبة لأسعار المواد الأولية، فمن المرجح أن تبقى أعلى من مستوياتها قبل الحرب، إذ يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط³ 89,27 دولارًا أمريكيًا للبرميل في سنة 2026 و78,70 دولارًا أمريكيًا للبرميل في سنة 2027، بينما قد تصل أسعار الغاز الطبيعي⁴ إلى 15 دولارًا أمريكيًا في سنة 2026، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 31,8% في أسعار النفط و22% في أسعار الغاز الطبيعي مقارنة بسنة 2025. وبالمثل، يُتوقع أن ترتفع أسعار الأسمدة بنسبة 26% وأسعار المواد الغذائية بنسبة 8%، نتيجة ارتفاع تكاليف المدخلات والنقل.

وفيما يتعلق بنمو حجم التجارة العالمية، فمن المفترض أن يتباطأ بشكل ملحوظ، لينخفض من +5,0% في سنة 2025 إلى +3,5% في سنة 2026، قبل أن يتعافى إلى +4,3% في سنة 2027. ويُفسّر هذا التباطؤ بتأثير عمليات الشراء الاستباقية، والانعكاسات السلبية للرسوم الجمركية، بالإضافة إلى التعديل التدريجي لسلاسل الإنتاج والروابط التجارية.

¹المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي - أفريل 2026.

²المصدر: تقرير البنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي - جوان 2026.

³متوسط بسيط لأسعار خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

⁴استناداً إلى عقود الغاز الأجلة في الأسواق الأوروبية.

II. السياق الاقتصادي الوطني (2025 و 2026)

أولاً: سلوك الاقتصاد الوطني لسنة 2025

جاء تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في سنة 2025 على النحو التالي:

أ. النمو الاقتصادي

واصل النشاط الاقتصادي الوطني تقدمه في سنة 2025، مسجلاً معدل نمو قدره +4,0%، مدفوعاً بأداء الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (+4,9%). بينما سجل قطاع المحروقات انكماشاً قدره 1,2%. إن نمو القطاعات خارج المحروقات قد جاء على النحو التالي:

- الفلاحة، الغابات والصيد البحري: +4,3%.
- الصناعة: +5,1%.
- الخدمات: +4,5%.
- البناء: +3,6%.

أما فيما يتعلق بالناتج الداخلي الخام الإجمالي، فقد بلغ ما قيمته 43 384,7 مليار دج في سنة 2025.

ب. المالية العمومية

بلغت إيرادات الميزانية ما قيمته 9 742,42 مليار دج (22,5% من الناتج الداخلي الخام) مع نهاية سنة 2025. وتتكون هذه الإيرادات من:

- الإيرادات خارج الجباية البترولية (64,5% من مجموع إيرادات الميزانية)، والتي سجلت مقدار 6 288,46 مليار دج (14,5% من الناتج الداخلي الخام) مع نهاية سنة 2025.
- الإيرادات المرتبطة بالجباية البترولية، والتي بلغت 3 453,96 مليار دج (8,0% من الناتج الداخلي الخام) مع نهاية سنة 2025.

سجلت نفقات الميزانية مقدار 13 746,45 مليار دج (31,7% من الناتج الداخلي الخام) مع نهاية سنة 2025. ويشمل هذا الغلاف أساساً:

- نفقات التحويل بمبلغ قدره 5 078,56 مليار دج.
- نفقات الاستثمار بمبلغ قدره 3 949,34 مليار دج.
- نفقات المستخدمين بمبلغ قدره 3 872,09 مليار دج.

ت. سوق الصرف

في المتوسط السنوي لسنة 2025، بلغ سعر الصرف 131,59 دينار جزائري للدولار الواحد و 148,58 دينار جزائري لليورو الواحد. وعند نهاية ديسمبر 2025، تم تداول الدينار الجزائري عند 129,57 دينار للدولار الواحد و 152,07 دينار لليورو الواحد.

ثانياً: توقعات الإغلاق لسنة 2026

إن تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي، في إطار توقعات الإغلاق التي تمت مراجعتها لسنة 2026، يأخذ بعين الاعتبار تطور السياق الوطني وكذا الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة. وفي هذا الصدد، يُرتقب أن تتطور أهم المجاميع الاقتصادية الكلية على النحو التالي:

أ. النمو الاقتصادي

من المرتقب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي، حسب توقعات الإغلاق لسنة 2026، نحو 4,3%، مدفوعاً أساساً بالأداء الجيد للنشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، الذي يُتوقع أن يسجل نمواً قدره 4,8%، إلى جانب انتعاش قطاع المحروقات، الذي يُرتقب أن يحقق نمواً بنسبة 1,0%.

ومن حيث القيمة الاسمية، يُتوقع أن يبلغ الناتج الداخلي الخام 48 723,2 مليار دينار دج سنة 2026. ويأتي هذا التطور في سياق يتسم، على وجه الخصوص، بارتفاع أسعار المحروقات.

ب. المالية العمومية

تشير توقعات إغلاق سنة 2026 إلى تحسن في التوازنات الميزانياتية، وذلك نتيجة التطور المرتقب في إيرادات الميزانية، في ظل استقرار مستوى النفقات. ويتجسد هذا التطور فيما يلي:

- يُتوقع أن تبلغ إيرادات الميزانية 8 611,1 مليار دج، منها:
 - جباية بترولية مقيدة في الميزانية بمبلغ قدره 2 697,9 مليار دج؛
 - إيرادات جبائية بمبلغ 5 913,3 مليار دج.
- وفيما يخص نفقات الميزانية، يُتوقع أن تبلغ 17 636,7 مليار دج، وبذلك تظل في حدود الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2026.

علاوة على ذلك، يُتوقع أن تسجل الجباية البترولية المحصلة تحسناً، لتبلغ 4 157,2 مليار دج، وذلك بفعل الارتفاع المتوقع في الكميات المصدرة من المحروقات، إلى جانب التطور الإيجابي لأسعار تصديرها خلال سنة 2026. وبالتالي، سيسمح الفائض المحقق بتمويل صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بمبلغ يقدر بحوالي 1 459,3 مليار دج.

الجدول رقم 01: توقعات إغلاق سنة 2026

مليار دج، ما لم يُذكر خلاف ذلك	إغلاق 2026
الناتج الداخلي الخام	
الناتج الداخلي الخام	48 723,2
نمو الناتج الداخلي الخام (%)	4,3
منه المحروقات	1,0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	41 734,4
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	4,8
ميزانية الدولة	
إيرادات الميزانية	8 611,1
الجباية البترولية المقيدة في الميزانية	2 697,9
إيرادات خارج الجباية البترولية	5 913,3
منها الإيرادات جبائية	4 800,9
نفقات الميزانية	17 636,7
الجباية البترولية المحصلة	4 157,2

III. تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي للفترة 2027 - 2029⁵

إن تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لمشروع قانون المالية لسنة 2027، وكذا التوقعات الخاصة بسنتي 2028 و2029، يأخذان بعين الاعتبار تطورات السياق الوطني والوضعية الاقتصادية الدولية، لاسيما آفاق العرض والطلب على منتجات المحروقات، والاستراتيجيات القطاعية للتنمية، فضلاً عن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

ويستند هذا التأطير إلى مجموعة من الفرضيات المعتمدة للفترة الثلاثية الممتدة بين 2027-2029، تتمثل أساساً فيما يلي:

- تحديد السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام عند 60 دولار أمريكي؛
- اعتماد سعر سوق قدره 70 دولاراً أمريكياً لبرميل النفط الخام؛
- استقرار قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة التوقعات، حيث يُتوقع أن يبلغ سعر الصرف 131 ديناراً للدولار الأمريكي الواحد.
- تراجع تدريجي في كميات صادرات المحروقات خلال سنتي 2027 و2028، يعقبه انتعاش في سنة 2029، لتبلغ 88,4 مليون طن مكافئ نفط سنة 2027 ثم 83,2 مليون طن مكافئ نفط سنة 2028 و87,9 مليون طن مكافئ نفط سنة 2029؛
- استهداف معدل تضخم في حدود 4%؛
- من المتوقع أن يرتفع مستوى الإنفاق في الميزانية بنسبة +2,5% خلال فترة التوقعات، 2027-2029.

أولاً: أهم مؤشرات تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي 2027-2029

استناداً إلى فرضيات التأطير المعتمدة، يُنتظر أن تسجل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي، خلال الفترة 2027-2029، التطورات التالية:

أ. النمو الاقتصادي

من المنتظر أن يواصل النشاط الاقتصادي الوطني ديناميكيته الإيجابية خلال الفترة الممتدة بين 2027 و2029. ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4,2% سنة 2027 و 4,1% سنة 2028، قبل أن يتسارع إلى 4,7% سنة 2029. ويُعزى هذا المسار الإيجابي أساساً إلى الأداء المرتقب للقطاعات خارج المحروقات.

⁵ تم إعداد هذا التأطير بناءً على المعطيات المتوفرة والتي تم تحديدها بتاريخ 01 أكتوبر 2026.

النمو الاقتصادي	م ق م 2027	تقديرات 2028	تقديرات 2029	متوسط الفترة 2029-2027
الفلاحة	4,7	4,6	4,6	4,6
المحروقات	-1,0	-1,8	4,4	0,5
الصناعة	6,0	6,0	5,8	5,9
قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	5,5	5,7	5,7	5,6
البناء	5,2	5,3	5,2	5,3
الخدمات	5,0	5,0	5,0	5,0
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	53 122,0	58 088,3	63 833,6	58 348,0
نمو الناتج الداخلي الخام (%)	4,2	4,1	4,7	4,4
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)	47 492,0	52 742,7	58 194,4	52 809,7
نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	5,0	4,8	4,8	4,9

النسبة المئوية، مالم يذكر خلاف ذلك.

i. قطاع المحروقات

من المرتقب أن يسجل قطاع المحروقات وتيرة نمو تعكس حالة شبه ركود بمعدل نمو سنوي متوسط لا يتجاوز +0,5% خلال الفترة الممتدة من سنة 2027 إلى سنة 2029. ويرتبط هذا التطور بتراجع صادرات المحروقات خلال السنتين الأوليين (2027 و2028) قبل تسجيل انتعاش سنة 2029، بما يتماشى مع سياسة القطاع والتي تهدف إلى تعزيز تمويل السوق الداخلية ودعم الأمن الطاقوي الوطني عن طريق:

- دعم أنشطة الاستكشاف والإنتاج؛
- تحسين معدل استرجاع المكامن؛
- تطوير قدرات التكسير والبتروكيمياء؛
- تقليص واردات المنتجات النفطية من خلال تنفيذ مشاريع مهيكلية في مجال التكسير، لاسيما إنشاء المصفاة الجديدة في حاسي مسعود، التي يُرتقب أن تعمل على:
 - تحويل عميق للمازوت بطاقة إنتاجية قدرها 5 ملايين طن سنوياً، بحلول 2027؛
 - إنتاج سبعة (7) منتجات نهائية مطابقة للمعايير الجزائرية وثمانية (8) منتجات مكررة، إضافة إلى غاز البترول المميع (GPL)، في أفق سنة 2030.
- تحسين ثمين القطاع وتعزيز خلق القيمة المضافة فيه.

ii. قطاع الفلاحة

من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الفلاحة 4,6% على مدار الفترة 2029-2027، ويتماشى هذا النسق مع توقعات القطاع ويعكس الآثار المنتظرة للاستثمارات الجاري تنفيذها. وفي هذا السياق، يرتقب أن تحقق السياسة الفلاحية المعتمدة تحسناً ملحوظاً في الإنتاج الزراعي، خاصة إنتاج الحبوب، الذي من المتوقع أن يرتفع حجمه من 49 مليون قنطار سنة 2026 إلى 64 مليون قنطار بحلول سنة 2029.

ومن المنتظر أن يعكس هذا التطور الآثار المتوقعة للإصلاحات المعتمدة، لا سيما:

- التطوير الموجه للفروع الاستراتيجية، على غرار زراعة الحبوب وإنتاج الحليب واللحوم، في إطار الاتفاق الجزائري-القطري؛
- توسيع زراعة البقوليات والأشجار المثمرة المقاومة؛
- تنظيم الزراعات الصناعية؛
- تعزيز الصوامع الاستراتيجية المخصصة للتخزين طويل الأمد للحبوب.

ويعكس هذا المسار كذلك الأثر المرتقب للأقطاب الفلاحية المتكاملة لمشروع الجزائر-قطر، بالتوازي مع الارتفاع التدريجي لمستويات إنتاجها.

أما الفروع ذات التنوع الاستراتيجي، ولا سيما البقوليات والأشجار المثمرة وزراعة الزيتون، فمن المتوقع أن تسجل مسار نمو أكثر اعتدالاً ولكن منتظم، بما يتماشى مع برامج توسيع المساحات المزروعة، على أن تتعزز آثارها تدريجياً خلال الفترة 2026-2029.

iii. قطاع الصناعة

يتوقع أن يحقق متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة نسبة 5,9% خلال الفترة الممتدة بين 2027 و2029، حيث يتم تحقيق هذه الديناميكية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وتعبئة الإمكانيات الوطنية، بما يدعم الانتقال التدريجي نحو إنتاج وتصدير السلع المُحوّلة.

وبالتوازي مع ذلك، سيتم توجيه الاستثمارات نحو الفروع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، وخاصة في الصناعات الغذائية والصيدلانية والجلود والمنسوجات، ومواد البناء.

إضافةً إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن يدعم تعزيز تطوير الصناعة المنجمية الزيادة التدريجية في الإنتاج المنجمي، وذلك من خلال تسريع تنفيذ المشاريع الهيكلية الكبرى ذات الأثر الاستراتيجي، لا سيما مشاريع غارا جبيلات، الفوسفات المدمج، الزنك والرصاص بوادي أميزور. وتهدف كل هذه المشاريع الاستراتيجية، على وجه الخصوص، إلى إعادة تكوين الاحتياطيات المنجمية الوطنية، وتنويع الاقتصاد والصادرات خارج المحروقات، تعزيز تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، وتدعيم النسيج الصناعي الوطني.

iv. قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز

يتوقع أن يحقق متوسط معدل النمو السنوي لهذا القطاع نسبة 5,6% خلال الفترة 2027-2029، مدعومة بالتطور المتوقع للإنتاج الوطني للكهرباء، الذي يُفترض أن ينتقل من 110 395 جيغاواط/ساعة سنة 2027 إلى 122 617 جيغاواط/ساعة في أفق سنة 2029.

وسيجسد هذا الأداء الجهود المبذولة لتلبية الطلب الوطني المتزايد على الطاقة، مع ضمان استمرارية الخدمة والارتفاع بجودتها، وذلك من خلال:

- تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع؛
- تأمين الإمدادات الطاقوية؛
- تحسين الكفاءة والأداء التشغيلي للقطاع.

٧. قطاع البناء

يتوقع أن يحقق متوسط معدل النمو السنوي لقطاع البناء نسبة 5,3 % خلال الفترة 2027-2029، مدعوماً بإنتعاش الاستثمار العام والخاص. وستكون هذه الديناميكية مدفوعة على وجه الخصوص، من خلال:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية واللوجستية من خلال عصرنة وتوسيع شبكات النقل؛
 - استكمال خط السكة الحديدية الكبير الأغواط-غرداية-المنيعية؛
 - تعزيز البنى التحتية الأساسية، بما يشمل الطرق الوطنية والمنشآت الفنية والأنفاق، بالتوازي مع توسيع مترو الجزائر وتطوير شبكات الترامواي والمنقل الهوائي؛
 - مواصلة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية في مجال السكن، من خلال تجسيد البرنامج المتبقي لإنجاز ما يقارب 2 مليون وحدة سكنية، والموجه لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في المناطق الحضرية والريفية، والذي يشمل:
 - إنجاز 140 000 وحدة سكنية عمومية للإيجار (LPL) الموجهة للأسر ذات الدخل المحدود؛
 - بناء 25 000 وحدة سكنية ترقية مدعمة (LPA)؛
 - إنجاز 985 000 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار في إطار برنامج عدل 3 (AADL 3)، بهدف تلبية الطلب المرتفع لفئة الطبقة المتوسطة؛
 - إنجاز 50 000 وحدة سكنية ترقية عمومية (LPP) موجهة للأسر ذات الدخل المرتفع؛
 - بناء 600 000 وحدة سكنية ريفية (HR)، مما يساهم في تنمية واستقرار المناطق الريفية؛
 - منح 200 000 إعانة للبناء في إطار التجزيئات الاجتماعية (ACLS)، لفائدة ولايات الجنوب والهضاب العليا، بهدف تعزيز ديناميكية تطوير السكن في هذه المناطق.
- كما ستتجه الاستثمارات نحو الاعتماد على مواد البناء المحلية، بما يساهم في تعزيز سياسة تعويض الواردات في هذا المجال بالمنتج المحلي.

٧. قطاع الخدمات

يتوقع أن يسجل متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات نسبة 5,0 % خلال الفترة 2027-2029، حيث يرتقب أن يكون هذا النمو مدعوماً بمواصلة تنويع الاقتصاد واتساع النشاط الاقتصادي. علاوة على ذلك، يُنتظر أن تُسهم الآثار الإيجابية الناجمة عن تحسين البنى التحتية للنقل واللوجستيات، إلى جانب الجهود المبذولة في مجال الرقمنة، إسهاماً ملموساً في تطوير هذا القطاع، لاسيما، وأن عصرنة البنى التحتية للنقل واللوجستية من شأنه أن يُحسن انسيابية المبادلات، ويُقلص تكاليف وأجال النقل، فضلاً عن تحسين الربط بين مختلف مناطق البلاد، الأمر الذي يساهم بدوره في دعم وتطوير أنشطة الخدمات المتعلقة بالتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة وخدمات المؤسسات.

وتماشياً مع الأداء العام للاقتصاد الوطني، يُرتقب أن يسجل الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، نمواً متواصلاً، ليبلغ حوالي 53 122,0 مليار دج سنة 2027، ثم 58 088,3 مليار دج سنة 2028، وصولاً إلى 63 833,6 مليار دج سنة 2029، وهو ما يعكس استمرار المنحى التصاعدي للنشاط الاقتصادي خلال فترة التوقعات.

وفي السياق ذاته، يُنتظر أن يصل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى 47 492,0 مليار دج سنة 2027 و 52 742,7 مليار دج سنة 2028، قبل أن يسجل 58 194,4 مليار دج سنة 2029.

ب. المالية العمومية

تندرج ميزانيات الدولة للفترة الممتدة بين 2027-2029 في إطار مواصلة المسار الميزانياتي المعتمد خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، تواصل الحكومة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها خلال السنوات الماضية، بهدف دعم التحول الاقتصادي وتعزيز تنويع الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، وإلى جانب مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أداء الإدارة الجبائية وتعزيز مستوى الامتثال الضريبي، يتمثل الهدف في تعزيز الإيرادات خارج الجباية البترولية، ولا سيما تلك المرتبطة بدناميكية النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 03: توقعات إيرادات ميزانية الدولة للفترة 2027-2029

ميزانية الدولة	م ق م 2027	تقديرات 2028	تقديرات 2029	متوسط الفترة 2029-2027
إيرادات الميزانية	9 251,1	9 473,2	10 010,6	9 578,3
الجبائية البترولية المقيدة في الميزانية	2 652,3	2 478,8	2 624,3	2 585,2
إيرادات خارج الجباية البترولية	6 598,8	6 994,4	7 386,3	6 993,2
منها الإيرادات جبائية	5 282,3	5 674,9	6 063,4	5 673,5

مليار دج، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

أ. إيرادات الميزانية

من المتوقع أن تبلغ الإيرادات الميزانية نحو 9 251,1 مليار دج سنة 2027 و 9 473,2 مليار دج سنة 2028، و 10 010,6 مليار دج سنة 2029، حيث يعكس هذا التطور تعزيز تعبئة الموارد الجبائية والتحسين التدريجي في أداء الإيرادات خارج الجباية البترولية. ويعكس المسار الإجمالي للإيرادات الميزانية ديناميكية متباينة بين مختلف مكوناتها، تتجلى في الدور المتزايد للإيرادات خارج الجباية البترولية في دعم وتعزيز الموارد العمومية.

• الإيرادات خارج الجباية البترولية

يُتوقع أن تبلغ الإيرادات خارج الجباية البترولية نحو 6 598,8 مليار دج سنة 2027، مسجلةً بذلك معدل نمو سنوي متوسط قدره +7,7% خلال الفترة 2027-2029، مدعومة أساساً بارتفاع الإيرادات الجبائية التي يُرتقب أن تنمو بمعدل يقارب +8,1% على امتداد فترة التوقعات.

ويرجع هذا التطور إلى التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي، والأثر الإيجابي لعصرنة الإدارة الجبائية، فضلاً عن تعزيز فعالية عمليات التحصيل.

وفي هذا السياق، تتوزع تركيبة الإيرادات الجبائية أساساً على ثلاث مكونات رئيسية، والتي يعكس تطورها الآفاق الإيجابية للنشاط الاقتصادي والتقدم المرتقب تحقيقه في مجال الدفع الإلكتروني، الذي سيساهم في تحسين الامتثال الجبائي ورفع مردودية التحصيل خلال فترة التوقعات. وعليه، فإن تطور هذه الإيرادات خلال الفترة 2027-2029 سيكون على النحو الآتي:

- **الضرائب على الدخل:** من المتوقع أن تبلغ إيرادات هذه الفئة نحو 2 595,3 مليار دج سنة 2027 و 2 883,2 مليار دج سنة 2028 و 3 175,5 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو متوسط قدره +10,8% خلال فترة التوقعات.

○ الضرائب على الاستهلاك: من المتوقع أن تبلغ إيرادات هذه الفئة نحو 1 928,1 مليار دج سنة 2027 و 2 021,7 مليار دج سنة 2028، و 2 106,3 مليار دج سنة 2029، مدفوعة أساساً بالضريبة على القيمة المضافة (TVA) والضرائب الداخلية على الاستهلاك (TIC)، بمعدل نمو متوسط قدره 5,7% خلال فترة التوقعات.

○ الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة: من المتوقع أن تبلغ إيرادات هذه الفئة نحو 573,1 مليار دج سنة 2027 و 564,1 مليار دج سنة 2028 و 554,4 مليار دج سنة 2029، مسجلة معدل نمو متوسط قدره 2,6%.

في المقابل، ستبقى الإيرادات الأخرى مستقرة إجمالاً خلال فترة التوقعات، لا سيما بسبب بقاء مداخيل المساهمات المالية للدولة عند مستوى 934 مليار دج سنوياً على امتداد الفترة المعنية.

● الجباية البترولية المقيدة في الميزانية

استناداً إلى سعر مرجعي للنفط قدره 60 دولاراً أمريكياً للبرميل، يُتوقع أن تتراجع الجباية البترولية المدرجة في الميزانية من 2 652,3 مليار دج سنة 2027 إلى 2 478,8 مليار دج سنة 2028، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 2 624,3 مليار دج سنة 2029.

ويعكس هذا التطور، خصوصاً، المقاربة الحذرة المعتمدة في إعداد التوقعات الميزانية⁶، بهدف الأخذ بعين الاعتبار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الاقتصادية الدولية.

ii. النفقات الميزانية

من المتوقع أن تبلغ نفقات الميزانية، كما تم ضبطها عقب مناقشات الميزانية المتعلقة بمختلف المحافظ البرامجية للفترة 2027-2029، نحو 17 882,6 مليار دج سنة 2027 و 19 008,5 مليار دج سنة 2028 ثم 18 978,2 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2,5%. وتتوزع هذه النفقات حسب الأبواب كما يلي:

⁶ في إطار إعداد الإطار الاقتصادي الكلي، تم وضع مجموعة من السيناريوهات البديلة بهدف مراعاة التطورات المحتملة على الصعيدين الوطني والدولي، وكذا حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية واستمرار الضغوط التضخمية.

2029	2028	2027	عناوين النفقات
5 057,0	4 954,1	4 578,4	العنوان 1: نفقات المستخدمين
501,1	493,5	479,3	العنوان 2: نفقات تسيير المصالح
4 151,9	4 423,7	3 725, 1	العنوان 3: نفقات الاستثمار
6 576,8	6 519,7	6 180,5	العنوان 4: نفقات التحويل
566,4	566,4	838,0	العنوان 5: أعباء الدين العمومي
11,0	11,0	21,3	العنوان 6: نفقات العمليات المالية للدولة
2 114,0	2 040,0	2 060,0	العنوان 7: النفقات غير المتوقعة
18 978,2	19 008,5	17 882,6	المجموع

مليار دج

- نفقات المستخدمين (الأجور): يُنتظر أن تبلغ 4 578,4 مليار دج سنة 2027 و 4 954,1 مليار دج سنة 2028 و 5 057,0 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو متوسط يقارب + 4,2% خلال فترة التوقعات، نتيجة تطور عدد المستخدمين والتعديلات التي تطرأ على كتلة الأجور.
- نفقات تسيير المصالح: يُتوقع أن تبلغ 479,3 مليار دج سنة 2027 و 493,5 مليار دج سنة 2028 و 501,1 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو متوسط قدره + 2,9% خلال الفترة 2029-2027.
- نفقات الاستثمار: يُنتظر أن تبلغ 3 725,1 مليار دج سنة 2027 و 4 423,7 مليار دج سنة 2028 و 4 151,9 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو متوسط قدره + 6,3% خلال السنتين الأخيرتين، نتيجة مواصلة إنجاز المشاريع الهيكلية وتمويل البنى التحتية الأساسية.
- نفقات التحويلات: يُتوقع أن تبلغ 6 180,5 مليار دج سنة 2027 و 6 519,7 مليار دج سنة 2028 و 6 576,8 مليار دج سنة 2029، بمعدل نمو متوسط قدره + 1,7% خلال فترة التوقعات.
- أعباء الدين العمومي: يُنتظر أن تبلغ 838,0 مليار دج سنة 2027 و 566,4 مليار دج خلال سنتي 2028 و 2029.
- نفقات العمليات المالية: يُتوقع أن تستقر عند مستوى 21,3 مليار دج سنة 2027 و 11 مليار دج خلال سنتي 2028 و 2029.
- النفقات غير المتوقعة: يُنتظر أن تبلغ 2 060 مليار دج سنة 2027 و 2 040 مليار دج سنة 2028 و 2 114 مليار دج سنة 2029.

ثانياً: ميزانية الدولة لسنة 2027

تندرج ميزانية الدولة لسنة 2027 في إطار مواصلة المسار الميزانياتي المعتمد، الذي يهدف الى تعزيز الإيرادات خارج الجباية البترولية وتحسين التحصيل الضريبي، الى جانب تحسين كفاءة النفقات العمومية، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

أ. إيرادات الميزانية

من المتوقع أن تبلغ إيرادات الميزانية قيمة 9 251,1 مليار دج سنة 2027، مقابل 8 611,1 مليار دج الواردة في توقعات الاغلاق لسنة 2026، مسجلةً بذلك نموًا بنسبة +7,4%. ويعزى هذا التطور أساساً الى ارتفاع الإيرادات خارج الجباية البترولية بنسبة +11,6%، لا سيما، الإيرادات الجبائية التي يُتوقع أن ترتفع بنسبة +10,0%.

يُتوقع أن تبلغ الإيرادات خارج الجباية البترولية نحو 6 598,8 مليار دج سنة 2027، مسجلةً بذلك معدل نمو قدره +11,6%، مقارنة بتوقعات الاغلاق لسنة 2026، المعزز أساساً بارتفاع الإيرادات الجبائية التي يُرتقب أن تتحسن بمعدل +10,0%.

هذا التحسن في الإيرادات الجبائية مدعوم بديناميكية النشاط الاقتصادي وتحسن عمليات التحصيل، إلى جانب مواصلة عصنة الإدارة الجبائية.

وبذلك، فإن تطور هذه الإيرادات الجبائية يرجع أساساً إلى الفئات الثلاث التالية:

- **الضرائب على الدخل:** من المتوقع أن تبلغ نحو 2 595,3 مليار دج سنة 2027، بزيادة قدرها +11,1%، مقارنة بتوقعات الاغلاق لسنة 2026.
 - **الضرائب على الاستهلاك:** من المتوقع أن تبلغ نحو 1 928,1 مليار دج سنة 2027، بزيادة قدرها +8,0%، مقارنة بتوقعات الاغلاق لسنة 2026، مدفوعة أساساً بالضريبة على القيمة المضافة (TVA) والضرائب الداخلية على الاستهلاك (TIC).
 - **الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة:** من المتوقع أن تبلغ نحو 573,1 مليار دج سنة 2027، مسجلةً بذلك نسبة ارتفاع قدرها +11%، مقارنة بتوقعات الاغلاق لسنة 2026.
- في حين، من المتوقع أن تسجل الإيرادات الأخرى خارج الجباية البترولية التطورات الآتية:
- **مداخل المساهمات المالية للدولة،** يُتوقع أن تبلغ 934 مليار دج.
 - **مداخل الأملاك التابعة للدولة،** يُتوقع أن تبلغ 126 مليار دج، بزيادة قدرها +50%، مقارنة بتوقعات الاغلاق لسنة 2026.
 - **مختلف حواصل الميزانية،** يُتوقع أن تبلغ 250 مليار دج.

فيما يخص الجباية البترولية، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الجباية البترولية المدرجة في الميزانية 2 652,3 مليار دج خلال سنة 2027، في حين يُتوقع أن تبلغ الجباية البترولية المحصلة⁷ 3 558,2 مليار دج خلال السنة نفسها، أي بفائض قدره 905,8 مليار دج، يُوجّه إلى صندوق ضبط الإيرادات (FRR).

ب. نفقات الميزانية

بلغ مستوى طلبات الاعتمادات الميزانية المعبر عنها من طرف مختلف محافظ البرامج 20 411,64 مليار دج كرخص التزام و 21 046,70 مليار دج كاعتمادات دفع، مسجلةً بذلك زيادة قدرها 3 356,93 مليار دج أي (+19,7%) و 3 225,91 مليار دج أي (+18,1%) على التوالي، مقارنة بتقديرات الاعتمادات لسنة 2027 المحددة في رسالة التأطير.

⁷ تم إعداد توقعات الجباية المحصلة من المحروقات على أساس سعر مرجعي للنفط الخام «مزيج الصحراء» قدره 70 دولار أمريكي للبرميل سنة 2027، مقابل 85 دولارًا أمريكيًا للبرميل كتوقع لإفغال سنة 2026.

بهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن 10 محافظ برامج لوحدها تمثل ما يقارب 95% من الفارق المسجل في اعتمادات الدفع المطلوبة لسنة 2027 مقارنة بتسقيف الاعتمادات المعلن عنه في رسالة التأطير. يتعلق الأمر بقطاعات: السكن (31,5%)، الري (17,4%)، التربة الوطنية (13,7%)، المالية (8,3%)، الداخلية والنقل (7,7%)، الفلاحة (7,3%)، رئاسة الجمهورية (5%)، الشؤون الخارجية (1,6%)، الرياضة (1,3%) والعدل (1,1%).

تجدر الإشارة إلى أن 15 محافظة من أصل 52 (09 وزارات و06 هيئات) قد التزمت بالسقف المالي المحدد في رسالة التأطير من حيث اعتمادات الدفع (مساوٍ أو أقل منه).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة أن هيكلية البرامج لسنة 2027 تتضمن:

- 52 محافظة، منها 49 محافظة برامج (35 وزارة و14 هيئة عمومية) و3 محافظ تخصيصات خاصة (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمحكمة الدستورية)؛
- 132 برنامجاً، وتخصيصاً إجمالياً واحداً (01) و03 تخصيصات خاصة.
- 285 برنامج فرعي.

فيما يخص الاعتمادات المقترحة بعنوان السنة المالية 2027 فقد بلغت 17 251,61 مليار دج كرخص التزام و 17 882,65 مليار دج كاعتمادات دفع، مسجلة بذلك:

- ارتفاعاً بـ 390,10 مليار دج (أي +2,3%) كرخص التزام و 245,99 مليار دج (+1,4%) كاعتمادات دفع مقارنة بقانون المالية لسنة 2026 (16 861,51 مليار دج كرخص التزام و 17 636,66 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- ارتفاعاً قدره 196,9 مليار دج (أي +1,2%) كرخص التزام و 61,86 مليار دج (+0,3%) كاعتمادات دفع مقارنة بسقف النفقات المحدد في رسالة التأطير؛
- انخفاضاً قدره 3 160,03 مليار دج (أي -15,5%) كرخص التزام و 3 164,06 مليار دج (-15%) كاعتمادات دفع مقارنة بمجمل الطلبات المعبر عنها من طرف مختلف محافظ البرامج.

بهذا الصدد، فقد بلغت نسبة تغطية هذه الطلبات 84,5% بالنسبة لرخصة الالتزام و85% بالنسبة لاعتمادات الدفع، والتي للتذكير كانت على التوالي 80% و83%، سنة 2026.

بذلك، وبإدراج نفقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات المماثلة حسب كل عنوان نفقات، توزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2027 مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026، حسب طبيعة النفقات، كما يلي:

الفارق (1) - (2)		الاعتمادات المقترحة 2027 (2)				الاعتمادات المراجعة 2026 (1)		طبيعة النفقات
اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	%	اعتمادات الدفع	%	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	
158,1	158,1	33,1	5 916,8	34,3	5 916,8	5 758,8	5 758,8	نفقات المستخدمين
31,4	31,4	4,5	805,8	4,7	805,8	774,4	774,4	نفقات تسيير المصالح
-384,6	-310,4	21,4%	3 825,4	18,9%	3 253,1	4 210,0	3 563,5	نفقات الاستثمار
-175,7	-280,7	24,7%	4 415,4	25,3%	4 356,6	4 591,0	4 637,3	نفقات التحويل
271,6	271,6	4,7	838,0	4,9	838,0	566,4	566,4	أعباء الدين العمومي
15,5	15,5	0,1	21,3	0,1	21,3	5,8	5,8	نفقات العمليات المالية للدولة
329,8	504,7	11,6	2 060,0	12,0	2 060,0	1 730,2	1 555,3	النفقات غير المتوقعة
246,0	390,1	100,0%	17 882,7	100,0%	17 251,6	17 636,7	16 861,5	المجموع

مليار دج ما لم يذكر خلاف ذلك.

أ. العنوان 01 "نفقات المستخدمين":

تقدر نفقات المستخدمين لسنة 2027 بـ 5 916,83 مليار دج كرخص التزام واعتمادات دفع، وهو ما يمثل 33,1% من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2027، مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ 158,06 مليار دج كرخص التزام واعتمادات دفع (أي +2,7%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الغلاف المالي يشمل مبلغا قدره 1 338,39 مليار دج موجهة لنفقات المستخدمين للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات المماثلة.

توجه الاعتمادات المسجلة لسنة 2027 للتكفل بـ:

- الترقية القانونية للمستخدمين وكذا المتأخرات الناتجة عن الترقيات والتعيينات الجديدة؛
- مراجعة بعض الأنظمة التعويضية؛
- التكفل بالأثر المالي لسنة كاملة المتعلق بفتح المناصب المقررة من طرف السلطات العمومية خلال سنة 2026، لاسيما الخاصة بقطاعات التربية الوطنية والصحة والداخلية والمالية؛
- فتح 82 948 منصبا ماليا إضافيا (بما فيها 31 112 منصبا على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، منها:
 - التربية الوطنية: 46 223 منصبا، موجهة لتعزيز التأطير البيداغوجي والإداري للمؤسسات التربوية وكذا لنتاج التكوين (7 000 منصب)؛
 - الصحة: 28 329 منصبا، منها 21 836 منصبا لنتاج التكوين؛
 - التعليم العالي: 2 800 منصبا؛
 - المالية: 2 518 منصبا؛
 - التضامن الوطني: 1 034 منصبا؛
 - التجارة الداخلية: 500 منصبا.

● التوظيف المرتقب سنة 2027 في المناصب الشاغرة لـ 42 727 منصبا (منها 13 328 منصبا للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري).

بذلك، يصل العدد الاجمالي للمناصب التي ينبغي تعبئتها سنة 2027 (المناصب الجديدة والتوظيف في المناصب الشاغرة) إلى 125 675 منصبا.

أما بالنسبة للعدد الإجمالي للمناصب المالية فينتقل من 2 898 814 منصبا سنة 2026 إلى 2 981 762 منصبا سنة 2027.

تقدر كتلة الأجور لسنة 2027 بـ 6 087 مليار دج (بما فيها كتلة الأجور للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بمبلغ 1 301,47 مليار دج)، وهو ما يمثل 34,0% من ميزانية الدولة، مسجلة ارتفاعا قدره 161 مليار دج (أي +2,7%) مقارنة بسنة 2026 (5 926 مليار دج).

ii. العنوان 2 - "نفقات تسيير المصالح":

بلغت الاعتمادات المخصصة سنة 2027 لنفقات تسيير المصالح 805,76 مليار دج كرخص التزام واعتمادات دفع، أي ما يمثل 4,5% من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2027، مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ 31,38 مليار دج (أي +4,1%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026.

تشمل هذه الاعتمادات نفقات تسيير المصالح للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات المماثلة بمبلغ قدره 326,46 مليار دج.

علاوة على مراجعة الاعتمادات حسب الاحتياجات الحقيقية المعبر عنها مع الحفاظ على نوعية واستمرارية الخدمة العمومية، تغطي الاعتمادات المخصصة لسنة 2027 مصاريف التسيير المتعلقة بوضع حيز الخدمة للولايات الإحدى عشر (11) الجديدة وكذا 858 وحدة جديدة (مؤسسة و/أو هيكلية) سنة 2027، خاصة المتعلقة منها بقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي.

iii. العنوان 3 "نفقات الاستثمار":

تقدر الاعتمادات المقترحة سنة 2027 بعنوان نفقات الاستثمار بـ 3 253,07 مليار دج كرخص إلتزام 3 825,4 مليار دج كاعتمادات دفع، ممثلة على التوالي 18,9% و 21,4% من مجموع الاعتمادات الميزانية.

تسجل هذه الاعتمادات انخفاضا بمبلغ 310,44 مليار دج كرخص التزام (أي -8,7%) و 384,62 مليار دج كاعتمادات دفع (أي -9,1%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026.

أما عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات المماثلة، فيرتقب بعنوان نفقات الاستثمار مبلغا قدره 100,29 مليار دج كرخص التزام 100,33 مليار دج كاعتمادات دفع.

توزع الاعتمادات المرتقبة لنفقات الاستثمار (خارج المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) كما يلي:

البرنامج الجديد	رخص الإلتزام	%	اعتمادات الدفع	%
البرنامج الجديد	2 856,07	90,6%	1 348,25	36,2%
عمليات إعادة التقييم	296,71	9,4%	211,82	5,7%
البرنامج الجاري إنجازه			2 165,00	58,1%
المجموع	3 152,78	100%	3 725,07	100%

مليار دج ما لم يذكر خلاف ذلك

• البرنامج الجديد:

يرتقب لسنة 2027 لتسجيل عمليات جديدة، رخصة التزام بـ 2 856,07 مليار دج واعتمادات دفع بـ 1 348,25 مليار دج، وهو ما يمثل على التوالي 90,6% و 36,2% من إجمالي نفقات الاستثمار.

تقيد رخصة الالتزام المخصصة للبرنامج الجديد (باستثناء مواضيع مختلفة) بما يقارب 92% في ثمان (08) محافظ برامج: الري (37,5%)، السكن (23,4%)، الأشغال العمومية (11,1%)، التربية (5,9%)، الداخلية والنقل (4,8%)، الفلاحة والصيد البحري (3,9%)، الصحة (3,5%) والعدل (1,8%).

• عمليات إعادة التقييم:

يُقترح بعنوان السنة المالية 2027 رخصة التزام تقدر بـ 296,71 مليار دج واعتمادات دفع قدرها 211,82 مليار دج، لإعادة تقييم العمليات الجاري إنجازها، أي ما يمثل على التوالي 9,4% و 5,7% من إجمالي نفقات الاستثمار.

تُوزع رخص الالتزام المخصصة لإعادة التقييم بما يقارب 96% لفائدة إحدى عشر (11) محافظة برامج: الأشغال العمومية (24,6%)، الري (15,1%)، التربية (13,5%)، السكن (7,7%)، الصحة (7,6%)، العدل (7,6%)، الداخلية والنقل (7,5%)، الفلاحة والصيد البحري (5%)، المالية (2,6%)، التعليم العالي (2,3%) والرياضة (2%).

• اعتمادات الدفع للبرنامج الجاري إنجازه:

تقدر اعتمادات الدفع المقترحة سنة 2027 لتغطية العمليات الجاري إنجازها بـ 2 165 مليار دج (أي 58,1% من إجمالي نفقات الاستثمار)، منها أكثر من 92% على مستوى 09 محافظ برامج: الأشغال العمومية (34,7%)، السكن (18,6%)، الري (14%)، الفلاحة والصيد البحري (9,9%)، التربية (4,2%)، الداخلية والنقل (3,9%)، الصحة (3,8%)، العدل (1,6%) والصناعة (1,5%).

تخصص هذه الاعتمادات بأكثر من 67% لتمويل العمليات الجارية على مستوى القطاعات الثلاث (03): الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية (750,26 مليار دج) والسكن (402,51 مليار دج) والري (302,6 مليار دج).

iv. العنوان 4 "نفقات التحويل":

بلغت الاعتمادات المخصصة سنة 2027 لنفقات التحويل 4 356,64 مليار دج كرخص التزام و 4 415,35 مليار دج كاعتمادات دفع، ممثلة ما نسبته 25,3% و 24,7% على التوالي، من إجمالي ميزانية الدولة لسنة 2027.

يسجل هذا العنوان انخفاضا بمبلغ 280,68 مليار دج كرخص التزام (أي -6,1%) و 175,69 مليار دج كاعتمادات دفع (أي -3,8%)، مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026.

تغطي هذه النفقات أساساً التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لاسيما الإعانات للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع بمبلغ 717,7 مليار دج، منه:

- الحبوب (الديوان الجزائري المهني للحبوب) : 355,84 مليار دج
- الحليب (الديوان الوطني المهني للحليب) : 94,31 مليار دج
- المياه المحلاة : 122,05 مليار دج
- دعم الطاقة : 25,5 مليار دج
- تثبيت أسعار السكر والزيت والقهوة الخضراء : 120 مليار دج.

علاوة على ذلك، يتجلى تدخل الدولة من خلال الأجهزة المختلفة المقدمة حسب الفئة كما يلي:

- التحويل لفائدة الأشخاص: 2 414,15 مليار دج (أي 54,7% من مجموع اعتمادات التحويلات)، بما في ذلك الإعانات للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع بمبلغ 717,7 مليار دج، المذكورة أعلاه؛
- التحويل لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات المماثلة: 533,27 مليار دج (أي 12,1% من مجموع نفقات التحويل)؛
- التحويلات إلى الجماعات المحلية: 650,04 مليار دج (أي 14,7% من المبلغ الإجمالي لنفقات التحويل)؛
- التحويلات لفائدة المؤسسات: 395,88 مليار دج (ما يمثل 9% من مجموع نفقات التحويل)؛
- التحويلات لفائدة الجمعيات: 7,07 مليار دج (أي 0,2% من مجموع نفقات التحويل)؛
- التحويلات للمنظمات الدولية والدول الأجنبية: 31,63 مليار دج (ما يمثل 0,7% من مجموع نفقات التحويل)؛
- تحويلات أخرى: 383,3 مليار دج (أي 8,6% من مجموع نفقات التحويل).

v. العنوان 5 - "أعباء الدين العمومي":

بلغت الاعتمادات المقترحة سنة 2027 بعنوان أعباء الدين العمومي 838 مليار دج، ممثلة 4,7% من ميزانية الدولة لسنة 2027، تنسب كلياً لمحفظة برامج المالية. تسجل هذه الاعتمادات زيادة قدرها 271,6 مليار دج (أي +48%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026. يغطي المبلغ المقترح لسنة 2027 أساساً:

- فوائد الدين العمومي الداخلي: 834,17 مليار دج (أي أكثر من 95,5%)؛
- فوائد الدين العمومي الخارجي: 3,83 مليار دج والذي يغطي الالتزامات الداخلية والخارجية للدولة وكذا استخدام ضمان الدولة.

vi. العنوان 6 - "نفقات العمليات المالية":

بلغت الاعتمادات المخصصة سنة 2027 لنفقات العمليات المالية 21,3 مليار دج، ممثلة 0,1% من مجموع الاعتمادات لسنة 2027، بزيادة قدرها 15,5 مليار دج (267%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026. يمثل هذا المبلغ تخصيصاً لصناديق الاستثمار للولايات، بعنوان مساهمة الدولة في تمويل المشاريع من خلال مؤسسات التسيير لصناديق الاستثمار تلك (المالية الجزائرية للمساهمة "فينال"، الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف "سوفينانص"، الجزائر للاستثمار، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري).

vii. العنوان 7 - "النفقات غير المتوقعة":

تتعلق هذه النفقات بالاعتمادات غير المخصصة التابعة لمحفظة برامج المالية، التي بلغت 2 060 مليار دج كرخص التزام واعتمادات دفع، ممثلة 11,5% من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2027. يسجل هذا العنوان:

- انخفاضاً بـ 61,23 مليار دج في رخص الالتزام (أي -0,03%) و 58,85 مليار دج في اعتمادات الدفع (أي -0,03%)، مقارنة بالاعتمادات المفتوحة بعنوان قانون المالية لسنة 2026؛

- زيادة بـ 504,69 مليار دج كرخص التزام (+32,4%) و 329,76 مليار دج كاعتمادات دفع (+19,1%) مقارنة بالاعتمادات المراجعة لسنة 2026 (نهاية جويلية)؛

تسمح هذه النفقات بتغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المذكورة (سوء الأحوال الجوية، حرائق الغابات، الفيضانات، الزلازل...)، التكفل بتغطية المخزونات الإستراتيجية، مراجعة بعض الأنظمة التعويضية وكذا مواصلة جهود الاستدراك لفائدة الولايات المقررة من قبل السلطات العمومية بعنوان الاستثمار.

IV. أهم التدابير التشريعية

تندرج أهم التدابير التشريعية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 ضمن مسعى يرمي إلى دعم الاستثمار المنتج وتعزيز التنويع الاقتصادي، ومرافقة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع الوعاء الجبائي وتعزيز تعبئة الموارد، إلى جانب تسريع وتيرة تحديث وعصرنة الإدارتين الجبائية والجمركية، وتعزيز الامتثال الجبائي وترسيخ الشفافية، فضلا عن تكثيف جهود مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

وتتمحور هذه التدابير حول خمسة محاور رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار المنتج وتعزيز تنويع الاقتصاد؛
- الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن؛
- توسيع الوعاء الجبائي وتعزيز تعبئة الموارد؛
- تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة عصرنة الإدارة؛
- تعزيز الامتثال الجبائي والشفافية ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

أولاً: تشجيع الاستثمار المنتج وتعزيز تنويع الاقتصاد

- إعادة تنظيم الإطار المؤسسي المنظم للاستثمار، من خلال تكريس ثلاث هيئات مكلفة بالاستثمار، هي: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار، والشباك الوحيد للاستثمار.
- تحديد سقف لحقوق التسجيل المطبقة عند زيادة رأس المال الاجتماعي للمؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL) والشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، على غرار شركات المساهمة (SPA).
- تمديد رفع مدة الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسات الحائزة على علامة "حاضنة أعمال إلى خمس (5) سنوات بدلا من سنتين مع منح الاستفادة من المعدل المخفض للحقوق الجمركية المقدر بـ 5% للتجهيزات المستوردة اللازمة لإنجاز استثماراتهم
- تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 9% على صواني التشتيل المثقبة والأصص الزراعة البلاستيكية المثقبة، وأنابيب الري بالتقطير، والأغشية الأرضية، الموجهة للاستعمال الفلاحي.
- إعفاء صناديق الاستثمار المحدثة بموجب الاتفاقيات الدولية، من الضريبة على أرباح الشركات، خلال فترة عشر (10) سنوات ابتداء من بداية النشاط.
- تأسيس النظام الجبائي المطبق على الأنشطة المنجمية، وذلك تبعا لصدور القانون رقم 25-12 المؤرخ في 3 أوت 2025 الذي ينظم النشاطات المنجمية،
- رفع معدل سقف خصم النفقات عند تحديد النتيجة الجبائية، من 5% إلى 10%، التي تتحملها الشركات في إطار الاستثمارات المتعلقة بتطوير الهيدروجين الأخضر، وعمليات التشجير وإعادة التشجير، ومشاريع إنتاج وتثمين الطاقات المتجددة؛
- إرساء الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلق بالاستثمارات المنجزة في إطار ممارسة نشاطات الإنتاج، نقل، توزيع وتسويق الكهرباء ونقل، توزيع وتسويق الغاز،

- إعفاء جبائي مؤقت لمدة عشر (10) سنوات بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) وحقوق التسجيل لفائدة:
 - النواتج والمداخيل وفائض القيمة الناتج عن التنازل عن السندات الصادرة عن هيئات التوظيف الجماعي لرأس المال المخاطر (OPCR)، وصناديق الاستثمار المشترك المتخصصة (FCPS)،
 - المداخيل التي تتحصل عليها شركات التسيير والمودعون التابعون لهذه الهيئات والصناديق،
 - شركات الاستثمار في رأس المال المخاطر (SICAR)،
 - عمليات الاكتتاب والتنازل والتحويل المتعلقة بالسندات الصادرة عن هيئات التوظيف الجماعي ذات رأس المال المخاطر (OPCR) وعن صناديق الاستثمار المتخصصة (FCPS)؛ العقود والاتفاقيات والعمليات المنجزة من طرف هذه الهيئات والصناديق، وكذا العقود والعمليات المتعلقة برأس المال أو بإعادة هيكلة الشركات التي تمتلك فيها هذه الهيئات والصناديق مساهمة.
- تخفيض بنسبة 30% لمدة خمس (5) سنوات، بعنوان الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، لفائدة الشركات غير المدرجة في البورصة التي يملك فيها ما لا يقل عن 30% من رأس مالها أو حقوق التصويت من طرف هيئة توظيف جماعي ذات رأس مال مخاطر (OPCR) أو صندوق استثمار مشترك متخصص (FCPS).
- توسيع الإعفاء من رسم التوظيف البنكي لفائدة:
 - عمليات الشحن البحري والجوي؛
 - استيراد الخدمات في إطار نظام تشجيع الاستثمار؛
 - استيراد الأفلام السينماتوغرافية التي يقوم بها موزعو الأفلام المرخص لهم قانونا لممارسة نشاط التوزيع السينماتوغرافي؛
 - الخدمات المقدمة والمستهلكة في الخارج (خارج الجزائر) بالنسبة لشركات قطاع المحروقات، في إطار نشاطاتهم في مجال التصدير.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتطبيق المعدل المخفض 5% لحقوق الجمارك بالنسبة لعمليات استيراد المدخلات الموجهة لإنتاج المحضرات المعدنية المركزة.
- إعادة تخصيص نسبة 10% من ناتج الرسم على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال لفائدة الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها.
- الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب على المعدات المستوردة عن طريق الهيئة.

ثانياً: الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتشجيع التضامن الوطني

- تعديل حد الخصم للإعانات والتبرعات في حدود 1% من رقم الاعمال، بدلا من 4.000.000 دج من النتيجة الخاضعة للضريبة.
- التجديد إلى غاية 31 ديسمبر 2029، لتطبيق معدل 5% للحقوق الجمركية، لعمليات استيراد لحوم الحمراء وماشية البقر والأغنام الحية الموجهة للذبح، مع تمديد الاستفادة من هذا الإعفاء إلى الأبقار الموجهة للتسمين؛

- التمديد إلى غاية 31 ديسمبر 2029، الأجل الممنوح لمستوردي ومحولي زيت الصوجا الخام، تحت طائلة فقدان الاستفادة من التعويض والإعفاءات الجمركية والجبائية، الممنوحة عند الاستيراد، بدأ عملية إنتاج هذه المادة (زيت الصوجا الخام)، أو اقتنائه في السوق الوطنية.
- التجديد إلى غاية 31 ديسمبر 2029، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، لعمليات:
 - استيراد وبيع البقول الجافة (البازلاء والحمص والفاصوليا والعدس والفل والبقول الجافة الأخرى والأرز)،
 - بيع الفواكه والخضر الطازجة وبيض الاستهلاك والدجاج اللحم والديك الرومي المنتجة محليا.
- التجديد، إلى غاية 31 ديسمبر 2029، للإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المطبق على عمليات المتعلقة تقديم خدمات الأنترنت الثابت، لإيواء في أجهزة الويب، تكاليف الصيانة المرتبطة بها، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بتصميم وتطوير مواقع الويب.
- تمديد الاستفادة من الإعفاء من حقوق نقل الملكية، مبيعات المباني للاستخدام الرئيسي للسكن، بجميع الصيغ التي تستفيد من دعم الدولة، والتي يتم بيعها من قبل الدولة والهيئات العمومية للسكن.
- التكفل من طرف الخزينة العمومية بالفوائد خلال فترة التأجيل والتخفيض بنسبة 100 % لمعدل الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك العمومية في إطار إنجاز السكنات بصيغة البيع بالإيجار، تبلغ 300.000 سكن بعنوان سنة 2027.

ثالثاً: توسيع الوعاء الجبائي وتعزيز تعبئة الموارد

- إخضاع أنشطة تصنيع واستيراد الجعة الكحولية للضريبة التكميلية على أرباح الشركات بنسبة 20%.
- النص على التحويل المنهجي والتممين لصالح الدولة، المصوغات من المعادن الثمينة إلى الاحتياط القانوني للتضامن، لا سيما تكريرها وتحويلها إلى سبائك الذهب والفضة مع تأسيس لجنة مكلفة بتنظيم والإشراف على عملية تحويل المخزون الحالي والمستقبلي لهذا الاحتياط؛
- تعديل الضريبة على الثروة من خلال النص على:
 - خفض سقف الإخضاع إلى 80.000.000 بدلا من 100.000.000 دج مع تعديل شرائح الإخضاع،
 - مراجعة الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الثروة،
 - تأسيس غرامات تطبق في حالة عدم أو التأخر في اكتتاب التصريح.
- رفع تعريف الرسم الإضافي على المواد التبغية من 75 إلى 85 دج مع إعادة تخصيص ناتج هذه الزيادة لفائدة ميزانية الدولة.
- رفع رسم المرور على الخمر والمشروبات الروحية وكذا الرسم الداخلي على استهلاك الجعة.
- رفع تعريف قسيمة السيارات للمركبات التي يقل عمرها عن 6 سنوات وتتجاوز سعة الأسطوانة 10 أحصنة بخارية.
- تعديل الرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين لا سيما بغرض:

- تخفيض من 20 إلى 10 مستخدم، كحد أدنى للمستخدمين الذي إذا لم يتم بلوغه تمنح الاستفادة من الاعفاء من الرسم على التكوين المهني المتواصل.
- حصر مجال تطبيق الرسم على التمهين، في المترشحين في التكوين المهني وكذا إلى طلبة قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الوسط المهني.
- تعديل نظام الرسم على القيمة المضافة، لا سيما بغرض النص على إخضاع العمليات اللامادية للخدمات الالكترونية.
- مراجعة بالزيادة من 2.000 دج إلى 10.000 دج، لمبلغ حق الطابع المطبق على تسليم اعتماد المهندسين الناشطين في قطاع البناء والأشغال العمومية والري والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- توسيع مجال تطبيق حق طابع الحجم ليشمل السجلات والدفاتر الخاصة التي يلزم بها المستخدمون.
- إنشاء رسم يقدر بـ 60.000 دج/ عن كل حصة، يطبق على إطلاق دفعات اللقاحات ومشتقات الدم الثابتة، توازياً مع إلغاء الرسم المقدر بـ 30.000 دج، المتعلق بالتحكم والخبرة في دفعات الأجهزة الطبية.
- إنشاء إتاوات متعلقة بـ:
 - اعتماد مخبر لمراقبة الجودة تابع لمؤسسة صيدلانية معتمدة، أو تجديد أو تعديل مقرر الاعتماد: 300.000 دج عن كل مخبر؛
 - دراسة طلب الزيادة في سعر منتج صيدلاني: 150.000 دج عن كل تغيير، وعن كل منتج، وعن كل شكل تقديم،
 - إصدار شهادة منتج صيدلاني: 50.000 دج عن كل منتج،
 - تصنيف منتج صيدلاني: 4.000 دج عن كل منتج.
- إنشاء إتاوة على طلبات تسجيل أو تعديل تسجيل المنتجات الصيدلانية المحددة تعريفاتها كما يلي:
 - 500.000 دج طلب تسجيل منتج صيدلاني في قائمة المواد القابلة للتعويض،
 - 500.000 دج طلب التجديد الخماسي لمقرر تسجيل منتج صيدلاني موجود على قائمة المواد القابلة للتعويض،
 - 250.000 دج طلب تغيير تسجيل منتج صيدلاني موجود على قائمة المواد القابلة للتعويض ناتج عن تغيير في مقرر التسجيل.
- استحداث تعريف جديدة تقدر بـ 50 دج لرسم الإقامة تطبق على المؤسسات الفندقية والاقامات الأخرى غير المصنفة،
- استحداث رسم يقدر بـ 25.000 دج، يستحق على كل متعامل اقتصادي الخاضع للقطاع العام أو الخاص، بمناسبة تسليم ترخيصات واعتمادات من طرف المصالح المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالمحروقات، والمتعلقة باقتناء واستيراد مواد كيميائية خطيرة.
- مراجعة مبالغ الإتاوات المفروضة على رخص استغلال الملك العمومي الغابي والمطبعة على تأجير الأراضي من أجل زراعة الفطر (10 دج/م²/للسنة) وتربية الحلزون (50 دج/م²/للسنة) وتربية الأسماك (100 دج/م²/للسنة).
- تعديل نظام ممارسة حق الشفعة، بخصوص حقوق التسجيل، بهدف إزالة أي لبس بشأن تطبيقه،

- تأسيس الإمكانية الممنوحة لقباضات الضرائب صلاحية إنشاء مصالح لتحصيل الإيرادات، على غرار أمناء خزينة البلديات، بهدف وضع شبائك جوارية تحت تصرف المكلفين بالضريبة، القاطنين في المناطق الهامة البعيدة.
- مراجعة أسقف اختصاص لجان الطعن (الولائية والجهوية)، لغرض ضمان معالجة أكثر فاعلية لملفات المنازعات.
- إعادة تهيئة كفاءات تحصيل الرسم على استهلاك الوقود.
- توسيع صلاحيات الولاية في مجال إنجاز الاستثمارات العمومية للدولة لتشمل العمليات المسجلة في إطار أي برنامج خاص يقرر في مجلس الوزراء.

رابعاً: تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة عصرنة الإدارة

- تأهيل ممثل الإدارة الجبائية لدى الشباك الموحد من القيام بالإجراءات المتعلقة بفتح الملف الجبائي، وكذا التوقيع وتسليم الوثائق ذات الصلة فوراً،
- تأسيس إلزامية التصريح والدفع عن بعد للمكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة،
- تدابير متعلقة بتشجيع استخدام الدفع الإلكتروني من خلال منح تخفيض ضريبي للمكلفين الذي يبررون تحقيق رقم أعمال عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية.
- تعديل نظام التكفل بالديون المتعلقة بالنفقات العمومية للسنوات المالية السابقة.

خامساً: تعزيز الامتثال الجبائي والشفافية ومكافحة الغش والتهرب

الجبائيين

- المراجعة بالزيادة من 500.000 إلى 3.000.000 دج، للغرامة الجبائية المطبقة في حالة الإخلال بالالتزامات المتعلقة بالتجمعات والمؤسسات الأجنبية،
- تأسيس إلزامية إعداد وإيداع بيان حصص الأرباح الموزعة، لدى المصلحة الجبائية المختصة إقليمياً،
- إدراج نظام عام متعلق بإلغاء الإخضاع الضريبي المزدوج، وهذا طبقاً لالتزامات للجزائر في إطار المعاهدات الدولية،
- تعديل الأحكام المنظمة للبطاقية الوطنية لمرتكي المخالفات التدليسية لا سيما من خلال تأطير شروط تبليغ المعلومات المتضمنة في هذه البطاقية،
- تمديد إلزامية تسليم الدفعة لمصالح الضمان، في أجل 30 يوماً، في حالة الوفاة أو التوقف عن النشاط، ليشمل مختلف المهنيين في صناعة المجوهرات الذين يملكونها، ألا وهما الحرفي والمستورد،
- النص على إلزامية إعادة تسليم الدفعة بالنسبة للخاضعين الذين لم يقدموا أي مصنوعات من المعادن الثمينة للدمغ في أجل سنة (01) واحدة من تاريخ اكتتاب التصريح المهني، لمكتب الضمان التابعين له، ليتم شطبها بحضورهم،

- النص على تطبيق غرامة في حالة الإخلال بالالتزامات المتعلقة باسترداد الدمغات، في حالة الوفاة والتوقف عن النشاط وكذا على تقديم المصنوعات من المعادن الثمينة للتعليم في أجل سنة (01) واحدة،
- تمديد إلزامية التصديق على الحسابات الاجتماعية من طرف محافظ حسابات ليشمل كل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات التجارية، التي يقل أو يساوي رقم أعمالها 10.000.000 دج.
- أحداث نظام استثنائي لتسوية جبائية طوعية، مخصص للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر، غير المعروفين جبائياً، أين تكون التسوية بتطبيق اخضاع ضريبي محرر وحيد، بنسبة 12% .
- حدد اخر اجل للتصريح بها بتاريخ 31 ديسمبر 2027.

سادساً: تدابير جمركية

- مراجعة إجراءات تطبيق الحكم الانتقالي:
 - توسيع نطاق تطبيق الحكم الانتقالي إلى كل تدبير تم تأسيسه من طرف السلطات العمومية والتي تتولى إدارة الجمارك تنفيذه، وذلك بالنص على تاريخ دخولها حيز التنفيذ من تاريخ تأسيس التدبير من طرف السلطة المؤهلة.
 - تعويض إلزامية إثبات الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد بالتوطين البنكي لعملية الاستيراد المعنية، في إطار منح نظام الوضع السابق الأكثر أفضلية المطبق على البضائع المصرح بها قصد الوضع للاستهلاك، دون أن تكون موضوعة في المناطق الحرة أو تحت نظام المستودع من قبل.
- إمكانية منح مصالح الجمارك صفة المصدر المعتمد لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون بعمليات تصدير متكررة انطلاقاً من الجزائر في إطار الاتفاقيات أو الاتفاقات التجارية الدولية بالتعريفات الجمركية والمبرمة من قبل الجزائر، وذلك بهدف تمكينهم من إثبات المنشأ التفضيلي للسلع بأنفسهم من خلال "تصريح بالمنشأ".
- وضع نظام للتوجيه الانتقائي للتصاريح الجمركية نحو أروقة الرقابة المناسبة حسب معايير محددة مسبقاً في النظام المعلوماتي للجمارك.
- الالتزامات المفروضة على المستغلين باكتتاب، لدى وصول البضائع المحولة إلى المستودع الجمركي، بتسجيل تصريح بالدخول بطريقة إلكترونية.
- الامتيازات الجبائية الممنوحة للمواطنين الجزائريين المسجلين لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية:
 - تحديد أنواع المركبات المؤهلة للاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين ومن يمثلهم.
 - جمركة البضائع التي تزيد على الحدين المذكورين في هذا التدبير مع الإعفاء من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية والصرف، مقابل دفع رسم جزافي وحيد بمعدل 60 % تحسب على أساس القيمة الاجمالية التي تم تجاوزها.

○ الجمركة ضمن نفس الشروط المذكورة أعلاه، للبضائع التي تتجاوز عشرة ملايين دينار (10.000.000 دج).

● النص على أن البضائع الموضوعة قيد الإيداع من قبل المسافرين والتي لم يعط لها أي وجهة مرخص بها في التشريع الجمركي، خلال مدة شهر واحد، تعتبر متخلى عنها لصالح الخزينة العمومية ويتم التصرف فيها طبقاً لأحكام قانون الجمارك (البضائع الحساسة يتم التنازل عنها ودياً وبدون مقابل لفائدة المصالح المختصة لوزارة الدفاع الوطني).

● الالتزام بتعيين نظام جمركي مرخص به خلال المدة المحددة في التشريع الجمركي.

● استبدال تسجيل تصريح بالوضع في المستودع بتصريح إلكتروني مبسط بالنسبة للبضائع الموجهة للمكوث تحت نظام المستودع الجمركي.

● نظام المخازن تحت المراقبة الجمركية:

○ تمديد قائمة نقاط الدخول إلى التراب الوطني ليشمل المراكز الحدودية البرية التي يمكن إنشاء مخازن تحت الرقابة بها، قصد السماح باقتناء البضائع ذات المنشأ الأجنبي الموجهة للتصدير وكذا البضائع ذات المنشأ الجزائري.

○ توسيع قائمة البضائع التي يمكن اقتناءها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل في حدود الاحتياجات الشخصية على مستوى مخازن تحت المراقبة الجمركية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض إلى البضائع ذات المنشأ الجزائري.

● التكفل بالبضائع غير مجمركة المتواجدة في المناطق تحت المراقبة الجمركية.

● المراجعة نحو الأعلى، من 1.000 دج إلى 20.000 دج لمبلغ الإتاوة المطبقة على تغيير الإقامة التي تقوم مصالح الجمارك بتحصيلها على كل عملية تغيير الإقامة والمصرح بها قصد وضعها للاستهلاك.

● السماح بالجمركة من أجل الوضع للاستهلاك، للمركبات التي تجاوزت السن المحدد بموجب التشريع والتنظيم ساري، شريطة الالتزام ببعض الشروط.

● رفع قيمة الغرامات المطبقة على المخالفات الجمركية من 25.000 دج إلى 50.000 دج ومن 50.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للتأخير في إيداع التصريح الجمركي؛

● النص على دفع غرامة 50.000 دج عن كل يوم تأخير في تقديم الإجراءات القبلية (التراخيص) في حدود 3 أشهر وفي حدود قيمة البضائع؛

● النص على تطبيق نسبة 50% من نسب الإعفاء بالنسبة للمصالحات المسواة (دفع أو ضمان المبلغ المستحق) خلال مدة 15 يوماً ابتداء من تاريخ معاينة المخالفة، وعلى الدفع بالتقسيط في مجال المصالحات؛

● السماح لمصالح الجمارك بالبيع بالتراضي البضائع المرخص ببيعها قبل صدور حكم نهائي لفائدة الإدارات العمومية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية الاقتصادية.

تعزيز الضمانات الممنوحة لمالك البضاعة أو الجهة المعنية من خلال منحه مهلة كافية تقدر بعشرة (10) أيام على الأقل بدلاً من ثلاثة (03) أيام، للاطلاع على القرار المتخذ في حقه واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية التي يراها مناسبة لحماية حقوقه ومصالحته.

- تأسيس التزام إيداع التصريح بالحمولة عند نهاية الشحن إلى بلد التصدير؛
- فرض الزامية ذكر البند الفرعي التعريفي المكون من 6 ارقام في التصريح بالحمولة.

سابعاً: تدابير متعلقة بأملاك الدولة

- استحداث إتاوة، تُحدد تعريفاتها بـ 500 دج/م³، مستحقة بعنوان استغلال الرمال الصحراوية،
- استحداث إتاوة سنوية بعنوان وضع اللافتات الإشهارية، تُحدد تعريفاتها بـ 10.000 دج/م² من مساحة اللافتة،
- رفع تعريف الإتاوة المستحقة مقابل تقييم المنقولات التي تتراوح معدلاتها حالياً بين 0,25%، 0,5% و 1%، لتصبح على التوالي 1%، 2% و 3%، مع تحديد حد أدنى للحصول قدره 15.000 دج بدلاً من 100 دج.
- استحداث رسم يستحق بمناسبة تسليم رفع اليد،
- رفع معدل رسم الشهر العقاري من 1 إلى 2.5% المطبقة على قيمة العقارات المصرح بها في المعاملات العقارية،
- رفع تعريف إتاوة إيجار الأراضي المخصصة لممارسة الصيد من 500 إلى 1.000 دج/للهكتار.
- تأسيس لفائدة إدارة الأملاك الوطنية حق الاطلاع لدى البنوك والهيئات والمؤسسات المالية الأخرى.
- استحداث وثيقة إدارية تسمى مستخرج الأدوار "Extrait de rôle domanial"
- تمكين قابضي أملاك الدولة من تحصيل مبالغ:
 - الإتاوة المستحقة بعنوان منح امتياز استعمال أو استغلال الموارد المائية في الأنظمة المائية الجوفية المتحجرة أو بطيئة التجدد،
 - الإتاوة المستحقة بعنوان منح رخصة استعمال الموارد المائية .
- رفع تعريف الإتاوة المستحقة بعنوان الصيد القاري، من 50.000 إلى 150.000 دج،
- تقليص أجل التسديد إلى 24 شهر بدلاً من 36 شهراً المعمول به حالياً، مع رفع المبلغ الأولي الأدنى الذي يتعين تسديده من 10% إلى 40%.
- تسوية الملفات المتعلقة باسترجاع بنادق الصيد المودعة من طرف المواطنين لدى المصالح الأمنية،
- إمكانية شطب، بقوة القانون، قيود الرهون المثقلة للحق العيني الناتج عن منح الامتياز على العقارات التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي تم استرجاعه تبعاً لفسخ العقود بسبب إخلال المستثمر بالتزاماته،
- تعديل الأحكام المتعلقة بتسجيل العقارات التي تشغلها المؤسسات والمصالح أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في الجدول العام للأملاك العقارية التابعة للأملاك الوطنية، قصد معالجة

وضعية الأمرين بالصرف الذين لم يقوموا بالتسوية المذكورة قبل الأجل النهائي المحدد في 31 ديسمبر سنة 2025،

- رفع الأتاوى المستحقة مقابل الرعي في المساحات المحمية وكذا المغروسة الرعوية إلى 4.000 دج و 8.000 دج، بدلاً من 1.000 دج و 2.000 دج،
- إعادة تخصيص ناتج هذه الإتاوة بنسبة 70% لميزانية الدولة و 20% لميزانية البلدية، و 10% للمحافظة السامية لتطوير السهوب.
- مراجعة بالزيادة لتعريفات الإتاوة المطبقة على السفن الموجهة لصيد التونة الحمراء الطازجة،
- إعفاء الدولة من تسديد، لفائدة هيئات تسيير المناطق المهيئة، التكاليف المتعلقة بتسيير هذه المناطق.
- منح تحفيض بنسبة 30%. على الديون المستحقة بعنوان حق الانتفاع الدائم لفائدة المستغلين الفلاحين، والذين يبادرون إلى تسوية ديونهم.

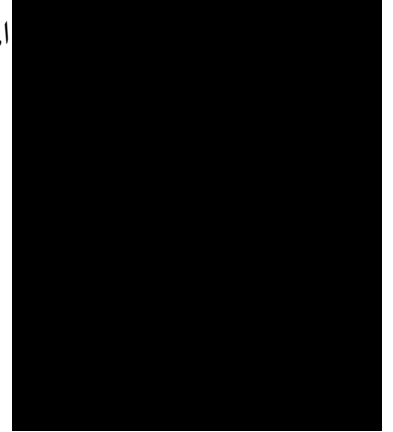
ثامناً: تدابير متعلقة بحسابات التخصيص الخاص

- فتح حساب تخصيص خاص عنوانه " الصندوق الوطني لإصلاح الأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية"، للتكفل بالنفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع إصلاح الأضرار الناجمة عن سوء الأحوال الجوية التي تلحق بشبكة الطرقات، بما في ذلك المنشآت الفنية.
- تعديل مدونة إيرادات الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها، قصد تمويله بحصة من ناتج الرسم على رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال،
- تعديل مدونة نفقات صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية، لتشمل ما يأتي تمويل التكفل ببعض النشاطات التابعة لمصالح ووحدات الاستعجالات الطبية والطبية الجراحية.
- منح رئيس اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته صفة الأمر بالصرف الرئيسي لصندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر والتكفل بهم، كونه المسؤول على الهيئة التي مهامها لها صلة مباشرة مع موضوع هذا الحساب.
- تعديل الأحكام المتعلقة بـ "صندوق الأصول والممتلكات المصادرة أو المستردة في سياق قضايا مكافحة الفساد"، لغرض التكفل بتسيير الأموال المصادرة أو المستردة في إطار قضايا مكافحة الفساد، تحت مسؤولية ستتولى وزير العدل حافظ الأختام، بصفته الأمر بالصرف.

تاسعاً: تدابير أخرى

- استبعاد عمليات استيراد وبيع تجهيزات العلاج الإشعاعي عالي التكنولوجيا والخدمات المرتبطة بها، المنجزة من طرف الأجانب، من إلزامية الشراكة مع طرف محلي،
- إلغاء الأحكام التي تنص على إلزامية تقييد في شكل سندات الخزينة، الأرصدة الدائنة الحسابات الجارية البريدية الخاصة بالخواص والمؤسسات الاقتصادية،
- تأطير الضمانات الصادرة عن مؤسسة مالية دولية أو بنك متعدد الأطراف للتنمية،
- الانتقال من نظام الفوترة إلى نظام التحصيل لتسديد ناتج الرسم على استخدام أجهزة الراديو والتلفزيون وملحقاتها، وذلك بنفس الطريقة المنتجة في رسم السكن.

- توسيع مجال تطبيق أحكام المادة 58 من قانون المالية لسنة 2023، التي تتضمن التنازل دون عوض لفائدة المصالح المختصة بوزارة الدفاع الوطني، السيارات الخفيفة الصالحة لكل الميادين والدراجات النارية، ووسائل الإنتاج الطاقة المحجوزة المصادرة نهائيا لفائدة الخزينة العمومية في إطار التهريب والإرهاب لتشمل كذلك المنقولات المحجوزة والمصادرة نهائيا لفائدة الدولة.
المعنية، عند الحاجة، إمكانية مراجعة أسعار الوقود.



الملاحق

الجدول "أ" الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة

2 029	2 028	2 027	الوحدة: دج
8 687 751 000 000	8 153 694 000 000	7 934 644 000 000	1- الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات
6 063 438 000 000	5 674 869 000 000	5 282 321 000 000	أ- الإيرادات الجبائية
3 175 466 000 000	2 883 226 000 000	2 595 283 000 000	1.1 الضرائب على الدخل
127 093 000 000	114 880 000 000	103 191 000 000	2.1 الضرائب على رأس المال
2 106 322 000 000	2 021 712 000 000	1 928 141 000 000	3.1 الضرائب على الاستهلاك
554 405 000 000	564 096 000 000	573 101 000 000	4.1 الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة
60 261 000 000	54 844 000 000	50 137 000 000	5.1 ضرائب ورسوم أخرى
39 891 000 000	36 111 000 000	32 468 000 000	6.1 ناتج الغرامات
2 624 313 000 000	2 478 825 000 000	2 652 323 000 000	ب- الجباية البترولية
132 400 000 000	129 000 000 000	126 000 000 000	2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
60 000 000 000	58 500 000 000	57 000 000 000	1.2 حقوق و أتاوى
15 000 000 000	15 000 000 000	14 500 000 000	2.2 مداخيل الإيجار والاستغلال
30 500 000 000	30 000 000 000	29 500 000 000	3.2 ناتج التنازل عن الأصول المنقولة والعقارية
21 500 000 000	21 000 000 000	20 500 000 000	4.2 ناتج الخدمات الإدارية
5 400 000 000	4 500 000 000	4 500 000 000	5.2 حقوق ومداخيل أخرى
934 000 000 000	934 000 000 000	934 000 000 000	3- مداخيل المساهمات المالية للدولة
430 000 000 000	430 000 000 000	430 000 000 000	1.3 ناتج أرباح البنوك والمؤسسات المالية
504 000 000 000	504 000 000 000	504 000 000 000	2.3 ناتج أرباح المؤسسات غير المالية
0	0	0	3.3 اقتطاعات وعوائد الأصول المالية الأخرى
76 000 000	76 000 000	76 000 000	4- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى
250 000 000 000	250 000 000 000	250 000 000 000	5- مختلف حواصل الميزانية
400 000 000	400 000 000	400 000 000	6- الحواصل الاستثنائية المتنوعة
20 000 000	20 000 000	20 000 000	7- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا
6 000 000 000	6 000 000 000	6 000 000 000	8- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة
10 010 647 000 000	9 473 190 000 000	9 251 140 000 000	مجموع الإيرادات

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ

الوحدة: دج

اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	المحافظ - البرامج / التخصيصات
103 289 586 000	83 198 069 000	رئاسة الجمهورية
11 922 886 000	12 255 793 000	نشاط رئاسة الجمهورية
1 176 509 000	1 138 509 000	تنسيق النشاط القانوني و الحكومي
1 511 006 000	1 407 491 000	وساطة الجمهورية
165 065 000	165 065 000	ترقية اللغة الأمازيغية
88 514 120 000	68 231 211 000	الإدارة العامة
54 131 142 000	13 589 692 000	مصالح الوزير الأول
50 785 985 000	10 594 535 000	نشاط الوزير الأول
3 345 157 000	2 995 157 000	الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
2 820 000 000 000	3 120 000 000 000	الدفاع الوطني
1 153 000 000 000	1 453 000 000 000	الدفاع الوطني
1 667 000 000 000	1 667 000 000 000	الإدارة العامة
80 786 823 000	80 786 823 000	الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية
61 702 790 000	61 702 790 000	النشاط الدبلوماسي و القنصلي
19 084 033 000	19 084 033 000	الإدارة العامة
1 656 555 921 000	1 646 205 765 000	الداخلية والجماعات المحلية والنقل
15 690 000 000	16 320 000 000	الحريات العامة وحركة الأشخاص والممتلكات
675 630 000 000	675 630 000 000	دعم الجماعات المحلية
623 300 000 000	611 555 000 000	الأمن الوطني
118 600 000 000	132 855 800 000	الحماية المدنية
15 051 000 000	13 851 000 000	الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية
109 080 500 000	112 313 500 000	الإدارة العامة
42 187 780 000	35 611 773 000	الحركية واللوجستيك
5 026 699 000	4 526 699 000	البحرية التجارية و الموانئ
44 774 768 000	37 066 819 000	الطيران و الارصاد الجوية
7 215 174 000	6 475 174 000	الإدارة العامة للنقل
206 614 571 000	212 373 638 000	العدل
92 876 289 000	106 598 027 000	النشاط القضائي
105 794 897 000	100 343 920 000	إدارة السجون
255 000 000	255 000 000	قمع الفساد
7 688 385 000	5 176 691 000	الإدارة عامة

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ (تتمة)

الوحدة: دج

المحافظ - البرامج / التخصيصات	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
المالية	3 610 168 396 000	3 614 412 800 000
الخزينة و التسيير المحاسبي	1 149 046 121 000	1 151 209 021 000
الضرائب	81 429 220 000	83 756 171 000
الميزانية	146 424 624 000	147 052 124 000
املاك الوطنية	47 599 800 000	44 419 050 000
الجمارك	45 550 146 000	46 776 449 000
المفتشية العامة للمالية	1 699 500 000	1 881 000 000
الادارة العامة	78 418 985 000	79 318 985 000
اعتمادات غير مخصصة	2 060 000 000 000	2 060 000 000 000
الطاقة والطاقات المتجددة	105 943 126 000	123 375 204 000
الكهرباء و الغاز	91 264 316 000	93 824 088 000
التحكم في الطاقة، الطاقات الجديدة و المتجددة	9 333 200 000	23 985 506 000
الادارة العامة	5 345 610 000	5 565 610 000
المحروقات	63 450 630 000	63 450 630 000
التعويض عن تحلية مياه البحر	62 054 000 000	62 054 000 000
الادارة العامة	1 396 630 000	1 396 630 000
المناجم والصناعة المنجمية	3 964 533 000	20 484 533 000
المناجم	3 520 000 000	20 040 000 000
الادارة العامة	444 533 000	444 533 000
المجاهدين وذوي الحقوق	246 928 162 000	244 147 762 000
حفظ الذاكرة الوطنية و ترميم التراث التاريخي والثقافي	2 896 084 000	2 314 984 000
المنح والحماية الاجتماعية	238 451 846 000	238 110 846 000
الإدارة العامة	5 580 232 000	3 721 932 000
الشؤون الدينية والأوقاف	60 239 752 000	59 013 720 000
التوجيه الديني والثقافة الإسلامية	7 916 774 000	5 854 078 000
التكوين والتعليم القرآني	570 140 000	569 947 000
الإدارة العامة	51 752 838 000	52 589 695 000
التربية الوطنية	1 839 859 750 000	1 875 319 750 000
التعليم	202 313 628 000	235 238 989 000
التكوين	1 030 000 000	1 930 000 000
الرياضة المدرسية، الأنشطة الثقافية ودعم التمدريس	16 131 887 000	17 691 887 000
الإدارة العامة	1 620 384 235 000	1 620 458 874 000

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ (تتمة)

الوحدة: دج

المحافظ - البرامج / التخصيصات	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
التعليم العالي والبحث العلمي	843 813 454 000	847 263 819 000
التعليم والتكوين العالين	590 713 955 000	591 364 955 000
البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	53 130 299 000	49 730 299 000
الحياة الطلابية	198 307 400 000	203 006 765 000
الإدارة العامة	1 661 800 000	3 161 800 000
التكوين والتعليم المهنيين	125 215 000 000	136 915 000 000
ترقية التكوين والتعليم المهنيين وتحسين قابلية توظيف المتكولين	97 349 594 000	102 529 594 000
مرافقة المتكولين	17 885 006 000	18 615 006 000
الإدارة العامة	9 980 400 000	15 770 400 000
الثقافة والفنون	50 952 392 000	46 052 008 000
الفنون والآداب	28 442 509 000	25 826 165 000
التراث الثقافي	12 928 151 000	10 179 751 000
الإدارة العامة	9 581 732 000	10 046 092 000
الشباب	34 963 523 000	34 776 266 000
تمكين الشباب	33 716 023 000	33 528 766 000
الإدارة العامة	1 247 500 000	1 247 500 000
الرياضة	99 232 082 000	99 226 158 000
تطوير الرياضة	53 784 602 000	50 917 361 000
الإدارة العامة	45 447 480 000	48 308 797 000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	21 585 000 000	24 045 000 000
تطوير الخدمات البريدية	17 058 500 000	17 258 500 000
تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية	19 000 000	619 000 000
بناء مجتمع المعلومات الجزائري	15 800 000	372 800 000
الإدارة العامة	4 491 700 000	5 794 700 000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	270 743 873 000	272 839 468 000
الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة	33 912 021 000	34 948 376 000
الأسرة وقضايا المرأة	14 361 431 000	14 597 014 000
التنمية الاجتماعية والنشاط الإنساني	208 738 828 000	208 633 351 000
الإدارة العامة	13 731 593 000	14 660 727 000
الصناعة	7 138 181 000	40 539 488 000
التنافسية والتطوير الصناعي	1 174 012 000	1 374 012 000
دعم الاستثمار	1 623 200 000	34 624 507 000
الإدارة العامة	4 340 969 000	4 540 969 000

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ (تتمة)

الوحدة: دج

اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	المحافظ - البرامج / التخصيصات
572 201 000	572 201 000	الصناعة الصيدلانية
103 500 000	103 500 000	تطوير وترقية الصناعة الصيدلانية في الجزائر
468 701 000	468 701 000	الإدارة العامة
883 461 462 000	705 956 711 000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
794 609 440 000	625 567 614 000	الزراعة والتنمية الريفية
58 859 051 000	52 168 246 000	الغابات
7 438 092 000	5 551 317 000	الصيد البحري و تربية المائيات
22 554 879 000	22 669 534 000	الإدارة العامة
896 001 183 000	834 570 983 000	السكن والعمران والمدينة والتهيئة العمرانية
520 877 117 000	363 877 117 000	السكن
69 276 581 000	137 834 481 000	التعمير والتهيئة
29 899 500 000	15 118 500 000	المدن و المدن الجديدة
238 945 239 000	280 756 539 000	التجهيزات العمومية
530 748 000	295 748 000	تهيئة الإقليم
36 471 998 000	36 688 598 000	الإدارة العامة
153 376 564 000	149 204 250 000	التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية
123 804 000 000	123 764 000 000	ضبط وتمويل السوق وترقية المنافسة
2 979 264 000	2 975 750 000	حماية المستهلك
26 593 300 000	22 464 500 000	الإدارة العامة
11 374 000 000	11 635 000 000	التجارة الخارجية وترقية الصادرات
9 942 000 000	9 942 000 000	ترقية الصادرات وتعزيز المبادلات التجارية الدولية
1 432 000 000	1 693 000 000	الإدارة العامة
4 357 635 000	3 099 187 000	الاتصال
3 317 212 000	2 473 764 000	الإعلام والاتصال المؤسسي
1 040 423 000	625 423 000	الإدارة العامة
980 000 000 000	322 020 000 000	الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية
415 501 662 000	180 549 867 000	المنشآت الأساسية للطرق والطرق السيارة
18 014 716 000	23 769 949 000	المنشآت الأساسية المطارية
58 441 104 000	15 016 720 000	المنشآت الأساسية البحرية
459 714 037 000	74 453 983 000	المنشآت الأساسية للسكك الحديدية والنقل الموجه
28 328 481 000	28 229 481 000	الإدارة العامة

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ (تتمة)

الوحدة: دج

المحافظ - البرامج / التخصيصات	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الري	894 801 480 000	697 367 236 000
حشد الموارد المائية والامن المائي	128 149 062 000	176 480 215 000
التزويد بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية	575 070 976 000	335 185 905 000
الري الفلاحي	45 152 764 000	23 002 764 000
التطهير وحماية البيئة الطبيعية	131 978 177 000	147 260 851 000
الإدارة العامة	14 450 501 000	15 437 501 000
السياحة والصناعة التقليدية	9 865 693 000	22 710 388 000
السياحة	2 808 314 000	14 651 509 000
الصناعة التقليدية و الحرف	1 284 191 000	2 198 691 000
الادارة العامة	5 773 188 000	5 860 188 000
الصحة	1 111 830 000 000	1 138 720 000 000
الوقاية والعلاج	329 796 257 000	353 004 000 000
التكوين في مجال الصحة	12 226 391 000	14 580 524 000
الإدارة العامة	769 807 352 000	771 135 476 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	611 022 015 000	610 432 015 000
المفتشية العامة للعمل	5 302 234 000	4 502 234 000
دعم وتطوير التشغيل	232 084 143 000	232 094 143 000
نظام الحماية الاجتماعية	370 098 253 000	370 098 253 000
الادارة العامة	3 537 385 000	3 737 385 000
العلاقات مع البرلمان	626 000 000	626 000 000
تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان	14 000 000	14 000 000
الإدارة العامة	612 000 000	612 000 000
البيئة وجودة الحياة	11 613 678 000	13 005 439 000
البيئة و التنمية المستدامة	6 900 592 000	7 122 592 000
الادارة العامة	4 713 086 000	5 882 847 000
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة	17 590 174 000	17 592 174 000
ترقية اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المقاولاتية	17 270 286 000	17 272 286 000
الإدارة العامة	319 888 000	319 888 000
المجموع الفرعي لمحافظ البرامج الوزارية	17 224 759 213 000	17 852 835 946 000
المجلس الشعبي الوطني	8 000 000 000	8 000 000 000
التشريع ومراقبة عمل الحكومة	8 000 000 000	8 000 000 000
مجلس الأمة	4 477 290 000	4 477 290 000
التشريع ومراقبة عمل الحكومة	4 477 290 000	4 477 290 000

الجدول "ب"

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب المحافظ (تتمة)

الوحدة: دج

المحافظ - البرامج / التخصيصات	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
المحكمة الدستورية	857 540 000	987 040 000
المحكمة الدستورية	857 540 000	987 040 000
المجموع الفرعي لمحافظ التخصيصات الخاصة	13 334 830 000	13 464 330 000
المحكمة العليا	3 931 000 000	5 896 000 000
رقابة وتقويم الأحكام القضائية وتوحيد الاجتهاد القضائي	3 931 000 000	5 896 000 000
مجلس الدولة	1 141 100 000	1 166 100 000
مجلس الدولة	1 141 100 000	1 166 100 000
المجلس الأعلى للقضاء	271 500 000	471 500 000
استقلالية القضاء	271 500 000	471 500 000
مجلس المحاسبة	1 852 586 000	1 943 586 000
الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية	1 852 586 000	1 943 586 000
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	332 480 000	342 480 000
الوقاية من الفساد ومكافحته	332 480 000	342 480 000
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات	2 400 000 000	3 200 000 000
تحضير وتنظيم وتسيير والإشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتاءية	2 400 000 000	3 200 000 000
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1 136 500 000	963 500 000
الحوار، التشاور و التقييم في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	1 136 500 000	963 500 000
المجلس الإسلامي الأعلى	299 000 000	209 000 000
ترقية التعاليم الدينية الإسلامية	299 000 000	209 000 000
المجلس الأعلى للغة العربية	273 500 000	253 500 000
ترقية و تعميم اللغة العربية	273 500 000	253 500 000
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	336 000 000	326 000 000
حقوق الإنسان	336 000 000	326 000 000
الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات	236 000 000	236 000 000
ترقية التنمية الوطنية المستدامة بالعلوم والتكنولوجيات	236 000 000	236 000 000
المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	216 100 000	225 100 000
تطوير البحث العلمي والتكنولوجي	216 100 000	225 100 000
المركز الوطني للمجتمع المدني	372 000 000	400 000 000
ترقية المجتمع المدني	372 000 000	400 000 000
المجلس الأعلى للشباب	716 000 000	716 000 000
ترقية الشباب	716 000 000	716 000 000
المجموع الفرعي لمحافظ البرامج الهيئات العمومية	13 513 766 000	16 348 766 000
المجموع العام	17 251 607 809 000	17 882 649 042 000

	التشريع ساري المفعول ، جميع الموارد التي توجه له بموجب القانون و المساهمات السنوية للبلديات والولايات.	
14.351.561.907,66	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 33 من القانون رقم 19-83 المتضمن قانون المالية لسنة 1984 ، المعدلة و المتممة ، يسجل هذا الحساب في باب النفقات التعويضات المدفوعة لضحايا الكوارث الطبيعية ، لتغطية المصاريف الملزم بها من قبل المصالح العمومية لتقديم الإغاثة المستعجلة لضحايا الكوارث الطبيعية ، الدفع لصالح الهلال الأحمر ، والنفقات المنفذة في إطار المساعدات الإنسانية المقررة من طرف الحكومة ، لفائدة الدول الأجنبية ، ضحايا الكوارث ، وكذلك نفقات دراسة الأخطار التكنولوجية الكبرى ، وفي جانب الإيرادات مساهمات الاحتياطات القانونية للتضامن ومساهمات المؤمنين ومساهمات هيئات التأمين وإعادة التأمين.	صندوق تعويض الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى
6.996.446.953,50	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 181 من القانون رقم 16-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022 ، لضمان المساهمة المالية في المؤسسات العمومية السمعية و البصرية من خلال حاصل الرسوم المحصلة من أجهزة البث الإذاعي و التلفزيوني وعلى استعما لها وكذلك من خلال الإتاوات على هوائيات استقبال البرامج المتلفزة عن طريق الأقمار الصناعية .	صندوق تخصيص الرسوم المخصصة للمؤسسات السمعية البصرية
739.843.966.861,39	تم فتح هذا الحساب بموجب احكام المادة 141 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991 ، المعدلة و المتممة ، يسجل هذا الحساب في باب النفقات المخصصات الأولية لإنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسات البحث ، ومخصصات انشاء ورفع راس المال الاجتماعي للهيئات المالية العمومية (بنوك عمومية ، مؤسسات مالية عمومية ، وشركات التأمين العمومية) ، والهيئات العمومية للضمان والمؤسسات العمومية الاقتصادية ، وكذلك النفقات المرتبطة بتسيير صندوق الاستثمار وصندوق الضمان ، وكذلك النفقات المتعلقة بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسات البحث ، وفي جانب الإيرادات ، مخصصات ميزانية الدولة و الإيرادات المتأتية من تسديد شركات الراسمال الاستثماري لجزء او كل الأموال الموضوعة تحت تصرفها.	النفقات براس المال
8.246.223.027,16	تم فتح هذا الحساب بموجب احكام المادة 155 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994 ، ويهدف إلى دفع إيرادات إضافية لموظفي إدارة الضرائب.	صندوق المداخل التكميلية لفائدة موظفي الإدارة الجبائية
11.931.531.467,50	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 143 من القانون رقم 94-03 المتضمن قانون المالية لسنة 1995 ، المعدل و المتمم ، يسجل هذا	الصندوق الوطني للمياه

	الحساب في جانب النفقات الدعم المالي للنفقات المرتبطة بنظم تعبئة ونقل امدادات مياه الشرب ،المساهمات لتمديد و تجديد الاستثمار والمعدات في مجال المياه ، وفي جانب الإيرادات عائدات الرسوم المستحقة من المصالح، والهيئات والمؤسسات العمومية للدولة، والجماعات الإقليمية المكلفة بإمدادات مياه الشرب والمياه الصناعية ، بعنوان الامتياز على تسيير المنشآت العمومية لإنتاج وتوزيع ونقل مياه الشرب.	
103.047.264.273,76	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 70 من القانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، بهدف التكفل على وجه الخصوص بالعلاجات المتعلقة بالأمراض الناتجة عن استهلاك المنتجات التبغية، والحملات الاعلامية لمحاربة التدخين، والنفقات الطبية المترتبة عن احداث استثنائية وهذا على عاتق موارد ناشئة من حصة من ناتج الرسم الاضافي على المنتجات التبغية، الاتاوة المنصوص عليها في المادة 68 من قانون المالية لسنة 2000 وكذا من مخصصات الميزانية.	صندوق الاستعجالات و نشاطات العلاجات الطبية
96.153.127.718,13	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بهدف إيواء فوائض القيم الناتجة عن مستوى للإيرادات الجبائية البترولية التي تفوق التقديرات المدرجة في قانون المالية وذلك لتمويل عجز الخزينة وتقليص حجم الدين العمومي.	صندوق ضبط الإيرادات
1.392.136.065,64	تم فتح هذا الحساب وفقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 16-05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، والغرض منه هو دفع مداخل تكميلية لصالح موظفي التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش الملحق بوزارة التجارة.	صندوق المداخل التكميلية لفائدة موظفي التحقيقات الاقتصادية و قمع الغش
69.260.612.559,56	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 51 من الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المعدلة و المتممة، يسجل هذا الحساب في جانب النفقات، نفقات دعم تعريفات النقل عمومي التي تقوم بها مؤسسات العمومية للنقل الحضري والريفي، من قبل المترو والترامواي، التي تقوم بها مؤسسة مترو الجزائر ، النقل بالسكك الحديدية الجوية والبحرية، التي تقوم بها الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية . النقل العمومي بواسطة الكابلات (التلفريك والمصاعد الهوائية) الذي تقوم به المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري للولايات او مؤسسة مترو الجزائر، النقل العمومي البحري للمسافرين الذي يتم قرب السواحل وتقوم به المؤسسة الوطنية للنقل البحري	الصندوق الخاص لتطوير النقل العمومي

	للمسافرين، و في جانب الإيرادات حصة ناتج الرسم على معاملات السيارات الجديدة، مساهمة وكلاء السيارات و الهبات و الوصايا.	
148.248.039.466,50	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة رقم 79 من قانون رقم 10-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2011، ويهدف بشكل رئيسي إلى دعم الجهود المتعلقة بالتحسيس، والوقاية، والكشف المبكر عن مرض السرطان وعلاجه	صندوق مكافحة السرطان
644.637.048,33	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 92 من القانون رقم 16-15 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، المعدلة و المتممة يسجل هذا الحساب في جانب النفقات، نفقات التكفل بنقل جثامين أفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين بالخارج والعمليات المسبقة ذات الصلة، وفي جانب الإيرادات، جزء من الإيرادات المتأتية من اصدار العقود القنصلية والتأشيرات ، وكذلك الهبات والوصايا.	صندوق التضامن للجالية الجزائرية
1.460.320.021.939,66	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 120 من القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المعدلة و المتممة ، و يسجل هذا الحساب في جانب النفقات، مجمل النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومية و في جانب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار.	حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز
1.978.412.035,16	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 133 من القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ويهدف هذا الحساب إلى تغطية النفقات المتعلقة بتحسين وسائل تحصيل المصاريف القضائية وكذا دفع العلاوة الممنوحة لصالح العاملين في أسلاك العدالة.	تحسين وسائل تحصيل المصاريف القضائية و الغرامات الجزائية
663.198.034,00	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 65 من القانون رقم 18-18 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، المعدلة و المتممة ، يسجل هذا الحساب في جانب النفقات مجمل النفقات والمصاريف المرتبطة بالتحضير لهذا الحدث الرياضي، وفي جانب الإيرادات ، الإيرادات المتأتية من نشاطات الرعاية.	الصندوق الوطني لتحضير رياضي النخبة و المستوى العالي لألعاب البحر الأبيض المتوسط التاسعة عشر بوهران لسنة 2021
144.012.478.169,52	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 43 من الأمر رقم 07-21 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ويسجل هذا الحساب في جانب الإيرادات الأموال المصادرة بموجب قرارات قضائية نهائية في الجزائر و الخارج وكذلك نواتج بيع الأملاك المصادرة او المسترجعة، وفي باب النفقات، تصفية المصاريف المرتبطة بتنفيذ إجراءات المصادرة، و الاسترجاع و البيع وكذا تصفية الديون المثقلة للأملاك المصادرة أو المسترجعة	الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد

5.108.517.960,59	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 123 من القانون رقم 22-23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2024، ويسجل هذا الحساب في جانب النفقات فيه لتغطية جزء من المصاريف المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، وإعلام المصدرين المعلومات، وجزء من مصاريف مشاركة المصدرين في المعارض والصالونات الدولية، إضافة إلى التكفل الجزئي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة تشخيص التصدير، والإعانات المخصصة لإنشاء العلامات التجارية، وتحمل تكاليف حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج، وكذلك الإعانات الموجهة لتطبيق برامج التكوين في مهن التصدير، وكذا نقل المنتجات المصدرة، أما في باب الإيرادات، فيستفيد هذا الحساب من 5% من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، ومن مساهمات الهيئات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى الهبات والوصايا.	الصندوق الخاص لترقية الصادرات
437.413.723,26	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 125 من القانون رقم 22-23 المتعلق بقانون المالية لسنة 2024، ويسجل في جانب النفقات مبالغ النفقة التي تُصرف للمستفيدين، وفي جانب الموارد تُسجل الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة، ومبالغ النفقات المُسترجعة من المدينين، إضافة إلى الهبات والوصايا، وكذا جميع الموارد الأخرى.	صندوق النفقة
-	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 225 من القانون رقم 08-24 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، ويسجل في جانب الإيرادات المخصصات المحتملة من ميزانية الدولة، ومساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية، مهما كانت طبيعتها، محددة بنسبة 3% من النتائج الصافية بعد الضرائب، والمساهمات الطوعية من أي شخص معنوي أو طبيعي، وكذا الهبات والوصايا، وجميع الموارد الأخرى. أما في جانب النفقات، فيُمَوَّل هذا الحساب المشاريع والأنشطة التي تطلق في إطار بالتضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	صندوق التضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2.981.971.885,41	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 220 من القانون رقم 08-24 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، ويسجل في جانب الإيرادات حصة من ناتج رسم الإشهار، حصة من ناتج رسم على رعاية البرامج السمعية البصرية، وحصة من ناتج رسم على استخدام أجهزة البث الإذاعي والتلفزيوني، وحصة من العائدات الناتجة عن المخالفات المرتبطة بنشاط الصحافة، وحصيلة ناتج الرسوم المفروضة على رخص استيراد النشريات الدورية الأجنبية وتصوير الأعمال السمعية البصرية، إلى جانب المساهمات	صندوق دعم الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية وأنشطة تكوين الصحفيين ومهني الصحافة

	الشخصية لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإعانات الدولة والجماعات المحلية، والهبات والوصايا. أما في جانب النفقات، فيسجل في هذا الحساب الإعانات لترقية الصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعية البصرية، وكذا الإعانات الموجهة لتشجيع بروز صحافة متخصصة ومحلية، ودعم نشر الصحافة في المناطق المعزولة، ودعم الإنتاج السمعي البصري الوطني، وتمويل نشاطات تكوين الصحفيين، والتكفل بمصاريف البث والطبع وسائل الإعلام التي تواجه صعوبات، التكفل بتكلفة الاشتراك للحصول عللا شريط الخدمة الإخباري لوكالة الأنباء الجزائرية (APS).	
105.771.391,41	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 222 من القانون رقم 08-24 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، ويسجل في جانب الإيرادات عائد الأتاوى المطبقة على تذاكر الدخول إلى قاعات السينما، و عائد الرسوم المحصلة عند منح التأشيرات والرخص المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات السارية في مجال الصناعة السينماتوغرافية، وحصصة من ناتج رسم الإشهار، و مخصصات ميزانية الدولة والجماعات المحلية، وكافة المساهمات أو الموارد الأخرى، بالإضافة إلى الهبات والوصايا. أما في جانب النفقات، فيسجل هذا الحساب الاعانات الموجهة للإنتاج السينمائي وتوزيعه، استغلاله وتجهيزه، وكذا مخصصات للمؤسسات تحت للوصاية.	الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينماتوغرافية وتقنياتها
-	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 227 من القانون رقم 08-24 المتعلق بقانون المالية لسنة 2025، ويسجل في جانب الإيرادات ناتج الغرامات المحصلة من المدينين المحكوم عليهم في قضايا الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، والهبات والوصايا، و نسبة من المبالغ المصادرة في هذه الجرائم ونسبة من بيع الوسائل المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم، المخصصات المحتملة من ميزانية الدولة، وكذا جميع الموارد الأخرى المتعلقة بمهام هذا الصندوق. أما في جانب النفقات، فتُخصص لتغطية مصاريف المساعدة والتكفل والحماية الصحية والنفسية والاجتماعية لضحايا الاتجار بالبشر، وتمويل برامج التكفل وإعادة الإدماج لفائدة هؤلاء الضحايا، والمساهمة في تمويل الأنشطة والمخططات الوطنية الموجهة إليهم، والمساهمة في تمويل العودة الطوعية والأمنية للضحايا الأجانب إلى بلدانهم، وكذا المساهمة في إعادة إدماج الضحايا الجزائريين.	صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر والتكفل بهم

III. حسابات التسبيقات والقروض

الوحدة: دج

عنوان الحساب	المحتوى	الرصيد الى غاية 2025/12/31
تسبيقات بدون فوائد لصالح الغير	ويتعلق الأمر بالتسبيقات الممنوحة لمختلف الهيئات على غرار الصندوق الوطني للتقاعد والديوان الوطني للحج والعمرة، وذلك من أجل تنفيذ الإجراءات المخطط لها في هذا المجال.	-52.796.210.609,61
قروض لفائدة الصندوق الوطني للسكن (برنامج البيع بالإيجار)	يسجل هذا الحساب قروض السكن الممنوحة من طرف الخزينة للصندوق الوطني للسكن في إطار برنامج البيع بالإيجار.	-89.128.348.358,67
قروض مباشرة ممنوحة للصندوق الوطني للاستثمار	يسجل هذا الحساب القروض المباشرة الممنوحة من طرف الخزينة للصندوق الوطني للاستثمار والمستحقة على المؤسسات العمومية، في إطار تمويل مشاريعها الاستثمارية (قطاعات متنوعة).	-4.517.658.244.457,85
قروض بين الحكومات	قروض بين الحكومات	-5.598.224.647,44
للمؤسسات قروض ممنوحة اقتصادية	يسجل هذا الحساب القروض الممنوحة من طرف الخزينة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي في إطار تمويل مشاريعها الاستثمارية (تحتية مياه البحر، السياحة، النقل، إلخ...)	- 1.811.790.787.117,37
قروض لفائدة الحكومات الأجنبية	يسجل هذا حساب العمليات المتعلقة بالقروض الممنوحة للحكومات الأجنبية وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والحكومات الأجنبية.	-183.421.501.612,18

الجدول "د" التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية

1- مؤشرات الاقتصاد الكلي

2029		2028		2027		مليار دج
نسبة النمو	القيمة الجارية	نسبة النمو	القيمة الجارية	نسبة النمو	القيمة الجارية	
						القيم المضافة لقطاعات الإنتاج
4,6	9 182,1	4,6	8 338,5	4,7	7 538,9	الزراعة
4,4	5 639,2	-1,8	5 345,6	-1,0	5 630,0	المحروقات
5,8	4 037,1	6,0	3 680,0	6,0	3 334,7	الصناعة
5,7	652,0	5,7	613,0	5,5	575,6	إنتاج وتوزيع الكهرباء، الغاز
5,2	7 973,5	5,3	7 230,0	5,2	6 551,6	البناء
5,0	33 044,5	5,0	29 794,4	5,0	26 643,4	الخدمات
4,7	63 833,6	4,1	58 088,3	4,2	53 122,0	الناتج الداخلي الخام
4,8	58 194,4	4,8	52 742,7	5,0	47 492,0	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
4,8	54 651,5	4,1	49 749,7	4,1	45 583,2	الناتج الداخلي الخام خارج الزراعة
4,8	49 012,3	4,9	44 404,1	5,1	39 953,2	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة

2- المؤشرات الميزانية

2029		2028		2027		مليار دج
النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	
15,7	10 010,6	16,3	9 473,2	17,4	9 251,1	إيرادات الميزانية
4,1	2 624,3	4,3	2 478,8	5,0	2 652,3	الجبائية البترولية
11,6	7 386,3	12,0	6 994,4	12,4	6 598,8	الإيرادات خارج الجبائية البترولية
9,5	6 063,4	9,8	5 674,9	9,9	5 282,3	منها الإيرادات الجبائية
29,7	18 978,2	32,7	19 008,5	33,7	17 882,6	نفقات الميزانية

الجدول "هـ"

قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات المحلية

أولاً. الضرائب والرسوم المخصصة جزئياً للجماعات المحلية

الوحدة: دج

النتائج	حصص المستفيدين				المجموع
	الدولة والصندوق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	
الرسم على القيمة المضافة في الداخل - باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	75%	10%		15%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	187 484 848 507	24 997 979 801		37 496 969 701	249 979 798 009
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) - مديرية كبريات المؤسسات	75%			25%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	373 552 240 169			124 517 413 390	498 069 653 559
الرسم على القيمة المضافة المحصل عند الاستيراد - باستثناء المراكز الجمركية الحدودية الترابية.	85%			15%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	820 987 971 092			144 880 230 193	965 868 201 285
الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد - المراكز الجمركية الحدودية الترابية.	85%	15%			100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	9 825 942 241	1 733 989 807			11 559 932 049
الضريبة الجزافية الوحيدة	49,75%	40,25%	5%	5%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	31 939 500 000	25 840 500 000	3 210 000 000	3 210 000 000	64 200 000 000
الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية	50%	50%			100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	7 200 000 000	7 200 000 000			14 400 000 000
ضريبة الثروة	70%	30%			100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	15 400 000	6 600 000			22 000 000
قسمة للسيارات	50%			50%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	4 900 000 000			4 900 000 000	9 800 000 000
رسم التعبئة والدفع المسبق	50%			50%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2027	12 250 000 000			12 250 000 000	24 500 000 000
مجموع التقديرات لسنة 2027	1 448 155 902 009	59 779 069 608	3 210 000 000	327 254 613 284	1 838 399 584 901

الجدول "هـ"

قائمة الضرائب و الإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات المحلية (تتمة)

ثانيا - الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية

الوحدة: دج

حصص المستفيدين				النتائج
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	
100%	5%	29%	66%	الرسم على المنتوجات البترولية
210 000 000 000	10 500 000 000	60 900 000 000	138 600 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	5%	29%	66%	الرسم المحلي للتضامن (أنشطة نقل المحروقات)
7 500 000 000	375 000 000	2 175 000 000	4 950 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	5%	29%	66%	الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)
800 000 000	40 000 000	232 000 000	528 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%		50%	50%	الرسم على السكن
9 500 000 000		4 750 000 000	4 750 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%			100%	الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية
2 300 000 000			2 300 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%			100%	الرسم على رفع القمامات المنزلية
640 000 000			640 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%			100%	الرسم على الإقامة
1 900 000 000			1 900 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	100%			الرسم الصحي على اللحوم المستوردة
1 400 000 000	1 400 000 000			تقديرات التحصيل لسنة 2027
234 040 000 000	12 315 000 000	68 057 000 000	153 668 000 000	مجموع التقديرات لسنة 2027

الجدول "هـ"

قائمة الضرائب و الإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات المحلية (تتمة)

ثالثا- الحقوق والرسوم المنجمية

الوحدة: دج

حصص المستفيدين					النتائج
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	الدولة	
100%	100%				حق إعداد الوثيقة - رخص الولاية
200 000 000	200 000 000				تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%				100%	حق إعداد الوثيقة - الاستغلال المنجمي
450 000 000				450 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	70%			30%	الرسم المساحي السنوي- رخص الولاية
30 000 000	21 000 000			9 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	50%			50%	الرسم المساحي السنوي- الاستغلال المنجمي
60 000 000	30 000 000			30 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	20%			80%	اتأوة استخراج المواد المنجمية
6 000 000 000	1 200 000 000			4 800 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	40%			60%	حقوق المزايدات المنجمية
200 000 000	80 000 000			120 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
6 940 000 000	1 531 000 000			5 409 000 000	مجموع التقديرات لسنة 2027

الجدول "هـ"

قائمة الضرائب و الإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات المحلية (تتمة)

رابعا - الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة

الوحدة: دج

حصص المستفيدين						النتائج
المجموع	الصناديق الخاصة	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	الدولة	
100%				34%	66%	الرسوم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم
6 500 000 000				2 210 000 000	4 290 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%				16%	84%	رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية
550 000 000				88 000 000	462 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%				20%	80%	رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي و/أو البيطري
10 000 000				2 000 000	8 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%				17%	83%	الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي مصدر الصناعي
90 000 000				15 300 000	74 700 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%	16%			34%	50%	الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
2 500 000	400 000			850 000	1 250 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%		35%			65%	الرسم على العجلات المطاطية الجديدة
1 800 000 000		630 000 000			1 170 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
100%		50%			50%	الرسم الخاص بحرق الغاز
35 000 000 000		17 500 000 000			17 500 000 000	تقديرات التحصيل لسنة 2027
43 952 500 000	400 000	18 130 000 000		2 316 150 000	23 505 950 000	مجموع التقديرات لسنة 2027

الجدول "و"

الرسوم شبه الجبائية

الوحدة: دج

الرقم	الرسوم شبه الجبائية	الهيئات المستفيدة	المبلغ	النصوص التشريعية والتنظيمية
1.	إتاوة تحليل الطيران	م. ع. ص. ت. (ANAC-EPIC) الوكالة الوطنية للطيران المدني	640 000 000	المادة 78 من قانون المالية لسنة 1998، والمادة 80 من قانون المالية لسنة 2000
		ش. ع. ص. ت. (ENNA-EPIC) المؤسسة الوطنية للملاحة الجزائرية	6 200 000 000	
		م. ع. ص. ت. (ONM-EPIC) الديوان الوطني للأحوال الجوية	1 000 000 000	
		م. ع. ص. ت. (EGSA-EPIC) مؤسسة تسيير خدمات المطارات	1 000 000 000	
2.	الرسوم المحصلة في مجال: - براءة الاختراع وشهادات الانضمام العلامة والعلامات الجماعية أو المشتركة - الرسم والتصميمات الصناعية والمخططات التشكيلية والدوائر المتكاملة - التسميات الأصلية والبيانات الجغرافية	م. ع. ص. ت. (INAPI-EPIC) المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (70%) م. ع. ص. ت. (IANOR-EPIC) المعهد الجزائري لتوحيد القياس (30%)	300 000 000	المادة 111 من قانون المالية لسنة 2003
3.	الإتاوة الصيدلانية	م. ع. ص. ت. (ANPP-EPIC) الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية (30%)	1 000 000 000	المادة 68 من قانون المالية لسنة 2000، والمادة 210 من قانون المالية لسنة 2002 والمادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021، والمادة 190 من قانون المالية لسنة 2025

الجدول "و" الرسوم شبه الجبائية (تتمة)

الوحدة: دج

الرقم	الرسوم شبه الجبائية	الهيئات المستفيدة	المبلغ	النصوص التشريعية والتنظيمية
4.	الإتاوة المطبقة على بيع الناتج الفلاحي	الغرفة الفلاحية (100%)	600 000 000	المادة 125 من قانون المالية لسنة 1993
5.	حصص جبائية ورسوم شبه جبائية	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة غرف التجارة والصناعة	350 000 000	المادة 18 من قانون المالية لسنة 2006، والمادة 83 من قانون المالية لسنة 2009
6.	- رسم العبور على حقوق الملاحة المحصلة من طرف مؤسسات الموانئ - إتاوة الاستعمال في المجال المينائي	مؤسسات الموانئ	350 000 000	المادة 172 من قانون المالية لسنة 1992، والمادة 119 من قانون المالية لسنة 1993
7.	إتاوة المراقبة لأدوات القياس	م.ع.ص.ت (EPIC)-ONMT (الديوان الوطني للقياس القانونية)	250 000 000	المادة 72 من قانون المالية لسنة 1999 والمادة 77 من قانون المالية لسنة 2000
8.	المساهمة التضامنية	الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) 3%	220 000 000 000	المادة 109 من قانون المالية لسنة 2018 المادة 105 من قانون المالية لسنة 2020 المادة 178 من قانون المالية لسنة 2025
9.	رسم المراقبة التقنية للسيارات	المؤسسة الوطنية للمراقبة التقنية للسيارات	400 000 000	المادة 51 من قانون المالية لسنة 1999، والمادة 76 من قانون المالية لسنة 2000

الجدول "ز"

الاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي

الوحدة: دج

2027	الصندوق / طبيعة الاقتطاع
93 934 172 000	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
93 934 172 000	التأمين عن البطالة
976 951 464 000	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
898 672 987 000	الضمان الاجتماعي
78 278 477 000	حوادث العمل والأمراض المهنية
1 324 177 149 000	الصندوق الوطني للتقاعد
1 142 865 758 000	التقاعد العادي
31 311 391 000	التقاعد المسبق
150 000 000 000	مساهمة التضامن (3%) المطبقة على عمليات استيراد البضائع المطروحة للاستهلاك بالجزائر
31 311 391 000	الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية
31 311 391 000	السكن الاجتماعي
135 600 046 000	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الجراء
67 800 023 000	الضمان الاجتماعي
67 800 023 000	التقاعد
2 561 974 222 000	المجموع العام

الجدول "ح" تقديرات النفقات الجبائية

الوحدة: دينار جزائري

2027	القطاع
23 300 000 000	الأموال الوطنية
3 000 000 000	1- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الوطنية الموجهة للاستثمار
1 300 000 000	2- التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة
19 000 000 000	3- منح الامتياز على الأراضي التابعة للأموال الوطنية في إطار إنجاز مشاريع السكنات المدعمة
543 990 079 546	الجمارك
334 017 778 267	1- الحقوق الجمركية
209 972 301 279	2- الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات
141 551 726 217	الضرائب
141 243 785 684	أجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل
307 940 533	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الممنوح لصالح البعثات والموظفين الدبلوماسيين والقنصلين، وكذلك المنظمات الدولية المعتمدة في الجزائر.
708 841 805 763	مجموع النفقات الجبائية